

جامعة قاصدي مرباح - ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم علوم التسيير



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
الميدان: علوم اقتصادية، علوم التسيير و علوم تجارية
الشعبة: علوم تسيير
التخصص: مالية المؤسسة
من إعداد الطلبة: بوزيدة عائشة
بعنوان:

أثر المخاطر المالية على الأداء المالي حالة البنك الوطني الجزائري - متليلي 2013/2011

نوقشت وأجيزت بتاريخ: 2015/05 /24

امام اللجنة المكونة من السادة:

- الاستاذ : / مولاي عبد الرزاق (الدرجة العلمية - جامعة قاصدي مرباح- ورقلة) رئيسا.
الأستاذ(ة): / بوزيد السايح (الدرجة العلمية - جامعة قاصدي مرباح- ورقلة) مشرفا.
الأستاذ(ة): / بضياف عبد الباقي (الدرجة العلمية - جامعة قاصدي مرباح- ورقلة) مناقشا.

السنة الجامعية 2015/2014

جامعة قاصدي مرباح - ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم علوم التسيير



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
الميدان: علوم اقتصادية، علوم التسيير و علوم تجارية
الشعبة: علوم تسيير
التخصص: مالية المؤسسة
من إعداد الطلبة: بوزيدة عائشة
بعنوان:

أثر المخاطر المالية على الأداء المالي حالة البنك الوطني الجزائري - متليلي 2013/2011

نوقشت وأجيزت بتاريخ: 2015/05 /24

امام اللجنة المكونة من السادة:

- الاستاذ : / مولاي عبد الرزاق (الدرجة العلمية - جامعة قاصدي مرباح- ورقلة) رئيسا.
الأستاذ(ة): / بوزيد السايح (الدرجة العلمية - جامعة قاصدي مرباح- ورقلة) مشرفا.
الأستاذ(ة): / بضياف عبد الباقي (الدرجة العلمية - جامعة قاصدي مرباح- ورقلة) مناقشا.

السنة الجامعية 2015/2014

إهداء:

إلى من تقف الكلمات عاجزة عن شكرهما والدي العزيزين

إلى كل من يسري دمهم في عروقي إخوتي: كريمة، حليلة، عبد
المالك، يمينة، سليمان، عبد الكريم، علي عبد الصمد.

إلى كل من: هاجيرة، زينب، زهية، وردة، أمال، جميلة، سارة،
مباركة، نورة، إبراهيم، كريم، عبد الحميد، ياسين، علي،
أحمد، عبد الباسط، حمودة، صلاح، عبد الفتاح.

إلى كل الأهل والأصدقاء دون ترك أي شخص والى كل
زميلاتي في الجامعة وزميلاتي في العمل

والى كل من علمني أن ازرع بدري الأمل بدل اليأس.

الشكر

قال صلى الله عليه وسلم:

"من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

فإله الحمد والمنة على إنجاز هذا العمل فهو أحق أن يشكر

أتقدم بأسمى الشكر والعرفان إلى أستاذي المشرفه بوزيد السايح الذي كان

لي خير مشرفه ومعين.

كما أتقدم بتشكراتي واحترامي لكل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية

والتجارية وعلوم التسيير على معلوماتهم التي كانت عوناً لي في إنجاز هذا

البحث وأخص بالذكر الدكتور "عزاوي عمر".

إلى كل من ساعدني من بعيد وقريب على إنجاز هذا العمل.

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم المخاطر المالية وذلك باستخدام مؤشر العائد على حقوق الملكية، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري متليلي. وتنبع أهمية هذه الدراسة من الهدف الأساسي للبنوك التي تسعى لتحقيقه والمتمثل في تعظيم الربحية من خلال الوظائف التي تقوم بها.

وتم التعرف في هذه الدراسة على المخاطر المالية وكيفية تسييرها ونموذج العائد على حقوق الملكية ومن تم تطبيق هذا النموذج كآلية تقييم وقياس المخاطر في البنوك.

و توصلت نتائج الدراسة إلى أن غاية البنك هي تحقيق الربحية وضمان الاستمرارية في النشاط وتعتبر المقارنة الزمنية للأداء من أهم أدوات التقييم فالمقارنة الزمنية تتم بمقارنة مؤشرات نفس البنك على مدى الفترات الزمنية الماضية وبالتالي يمكن التعرف على تطورها، وتبين مدى التقدم في الأداء.

الكلمات المفتاحية: البنوك، الأداء، المخاطر المالية، العائد على حقوق الملكية.

Abstract:

This study aims to assess the financial risks and using return on equity index, the case of the Algerian National Bank Metlili study. The importance of this study, the primary goal for banks that seek to achieve the goal of maximizing profitability through posts that you make.

It was identified in this study on the financial risks and how to conduct and model ROE and has been applying this model as a mechanism to measure and assess the risks in banks.

And it reached results of the study to be extremely Bank is to achieve profitability and ensure continuity in the activity is the comparison of time for performance of the most important evaluation tools the comparison time are comparing the same bank indicators bug over the past time periods and thus can identify their development, and show the progress in performance.

Key words: banks, performance, financial risks, the return on equity.

قائمة المحتويات

	الإهداء
	الشكر
7	الملخص
II	قائمة المحتويات
III	قائمة الجداول
IV	قائمة الأشكال
V	قائمة الملاحق
أ-ب-ج	مقدمة.....
الفصل الأول: الدراسة النظرية (الأداء المالي والمخاطر المالية)	
11	المبحث الأول : المخاطر البنكية.....
11	المطلب الأول : ماهية وأنواع المخاطر البنكية
14	المطلب الثاني : تسيير المخاطر البنكية
16	المطلب الثالث: نموذج العائد على حقوق الملكية.....
24	المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية.....
24	المطلب الأول: الدراسات السابقة.....
25	المطلب الثاني: تحليل الدراسات السابقة.....
الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية (دراسة العلاقة بين الأداء المالي والمخاطر المالية)	
28	المبحث الأول: لمحة تاريخية عن الوكالة BNA.....
28	المطلب الأول : تعريف ونشأة وكالة متليلي
28	المطلب الثاني: تحليل الهيكل التنظيمي.....
31	المبحث الثاني: تطبيق نموذج العائد على حقوق الملكية لقياس أثر المخاطر المالية.....
31	المطلب الأول: مؤشرات العائد.....
35	المطلب الثاني: مؤشرات المخاطرة.....
39	المطلب الثالث: تقييم نتائج الدراسة.....
41	خاتمة.....

44	المراجع
47	الملاحق

قائمة الجداول

رقم الصفحة	العنوان	الرقم
33	تطور العائد على حقوق الملكية خلال الفترة 2013-2011	01
34	تطور العائد على الأصول خلال الفترة 2013-2011	02
34	تطور الرافعة المالية خلال الفترة 2013-2011	03
35	تطور هامش الربح خلال الفترة 2013-2011	04
36	تطور منفعة الأصول خلال الفترة 2013-2011	05
37	تطور مخاطر السيولة خلال الفترة 2013-2011	06
38	تطور مخاطر معدل الفائدة خلال الفترة 2013-2011	07
39	تطور مخاطر الائتمان خلال الفترة 2013-2011	08
40	تطور مخاطر رأس المال خلال الفترة 2013-2011	09

قائمة الأشكال

رقم الصفحة	العنوان	الرقم
21	نموذج العائد على حقوق الملكية	01
29	الهيكل التنظيمي للوكالة (ديسمبر 1996)	02
32	تطورا لعائد على حقوق الملكية خلال الفترة 2011-2013	03
34	تطورا لعائد على الأصول خلال الفترة 2011-2013	04
35	تطور الرافعة المالية خلال الفترة 2011-2013	05
36	تطور هامش الربح خلال الفترة 2011-2013	06
36	تطور منفعة الأصول خلال الفترة 2011-2013	07
37	تطور مخاطر السيولة خلال الفترة 2011-2013	08
38	تطور مخاطر معدل الفائدة خلال الفترة 2011-2013	09
39	تطور مخاطر الائتمان خلال الفترة 2011-2013	10
40	تطور مخاطر رأس المال خلال الفترة 2011-2013	11

قائمة الملاحق

رقم الصفحة	العنوان	الرقم
49	ميزانية البنك الوطني الجزائري ، جانب الأصول	01
50	ميزانية البنك الوطني الجزائري ، جانب الخصوم	02
51	جدول حسابات النتائج لسنة 2011	03
52	جدول حسابات النتائج لسنة 2012	04
53	جدول حسابات النتائج لسنة 2013	05

المقدمة

يعتبر القطاع المصرفي الدعامة الأساسية التي ينهض بها الاقتصاد وذلك من خلال الدور الذي يقوم به من أجل توفير الظروف الملائمة التي تسمح بتطويره، فهو يعمل على توفير وسائل التمويل عن طريق جمع المدخرات وتوجيهها إلى المستثمرين وبالأخص في شكل منح قروض متنوعة.

وتزداد أهمية هذا القطاع نتيجة للتطورات التي يشهدها في الوقت الحالي، بحيث لم تعد النشاطات البنكية محصورة في دور الوساطة المالية بل تعدتها للقيام بنشاطات حديثة أدت إلى تعقيدات كبيرة في البيئة التي تعمل فيها المصارف والمؤسسات المالية مما أدى إلى تعرضها بصورة أكبر للعديد من المخاطر أهمها: مخاطر السيولة، مخاطر رأس المال، مخاطر الائتمان، مخاطر سعر الفائدة ومخاطر التشغيل.

هذه المخاطر من شأنها عرقلة البنوك على القيام بمهامها وتحقيق أهدافها، الأمر الذي دفع بالمسؤولين والمهتمين بقضايا القطاع المصرفي إلى تسليط الضوء بصورة واضحة على السياسات والإجراءات التي تحقق السلامة المصرفية، فكان مبدأ إدارة المخاطر المصرفية والتي أصبحت من أهم المجالات التي وجدت اهتماما كبيرا في الآونة الأخيرة من قبل البنوك المركزية والسلطات الرقابية وإدارات المصارف بصورة سليمة، هي من العوامل الرئيسية في نجاح البنوك وازدهارها وتحقيق أهدافها وتعرضها إلى الأزمات.

لذلك وجب على المؤسسات المصرفية الاعتماد على النماذج لتقييم أدائها انطلاقا من القوائم المالية الخاصة بها (الميزانية، جدول حسابات النتائج)، ويعتبر نموذج العائد على حقوق الملكية من بين هذه النماذج ومن هذا المنطلق سنحاول دراسة موضوع استخدام معيار العائد على حقوق الملكية كنموذج لتقييم المخاطر البنكية تحت الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير المخاطر المالية على العائد على حقوق الملكية للبنك الوطني الجزائري- متليلي خلال الفترة 2011-2013؟

الإشكاليات الفرعية:

- 1- ما المقصود بالمخاطر المالية؟
- 2- ماهي آليات تسيير المخاطر المالية؟
- 3- كيف يمكن استخدام نموذج العائد على حقوق الملكية في قياس المخاطر المالية؟

مقدمة

الفرضية الرئيسية:

تؤثر المخاطر المالية على أداء البنوك من خلال عدم قدرتها على السيطرة والتحكم في نشاطها.

الفرضيات الفرعية:

- طبيعة البنك تمكن من تقييم الأداء.

- تختلف ربحية البنوك بصورة مباشرة مع مخاطرها.

أسباب اختيار الموضوع:

تتلخص الدوافع التي أدت بنا إلى اختيار الموضوع فيما يلي:

أ- الأسباب الموضوعية:

التطورات في النظام المصرفي الجزائري والتي تستدعي ضرورة الاهتمام بعملية التقييم حيث أنها المحرك الأساسي في الأعمال المصرفية من خلال مراقبة الأنشطة وتوجيهها بما يخدم استراتيجية البنك وتحقيق أهدافه.

ب- الأسباب الذاتية:

- الرغبة في الدراسة والبحث في مجال المواضيع المالية و المصرفية.

- بحكم التخصص الذي ندرسه.

- أهمية الموضوع نتيجة للتغيرات في الظروف الاقتصادية وتأثيرها على البنوك في معظم دول العالم.

أهمية الدراسة:

إن أهمية هذا البحث تستند إلى أهمية الموضوع في ارتكازه على جانب مهم في مجال النشاطات المصرفية خاصة في ظل الأزمات التي عصفت بكافة البنوك.

- إبراز الطرق والأساليب المستخدمة لتقييم المخاطر والذي ينعكس على الأداء.

حدود الدراسة:

- الإطار المكاني: اقتصرت الدراسة على الوكالة المحلية متليلي.

- الإطار الزمني: امتدت الدراسة في الفترة من سنة 2011 إلى سنة 2013.

منهج الدراسة:

نظرا لطبيعة الموضوع فالمنهج المتبع هو المنهج الوصفي للإلمام بالجانب النظري والاعتماد على منهج دراسة الحالة في الجانب التطبيقي لأنه يناسب نوع الدراسة فهو يساعدنا على عرض المعلومات، فحصها، تفسيرها وتحليلها ليسمح لنا بالخروج باستنتاجات بهدف تقييم الوكالة محل الدراسة.

هيكل البحث: لمعالجة موضوعنا اتبعنا التقسيم التالي:

وقد قسمنا البحث إلى فصلين :

فصل نظري وفصل تطبيقي. الفصل النظري: مقسم بدوره إلى مبحثين تناولنا في الأول المخاطر المالية، أنواعها وكيفية تسييرها كما تطرقنا إلى الأداء المالي و نموذج العائد على حقوق الملكية أما المبحث الثاني فنخصص للدراسات السابقة وتحليلها كما وضحت ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة.

وبعدها انتقلنا إلى الفصل التطبيقي الذي أخذنا فيه دراسة حالة لوكالة متليلي.

الفصل الأول: الدراسة النظرية (الأداء المالي و المخاطر المالية)

المبحث الأول: المخاطر المالية

يتناول هذا المبحث المفاهيم النظرية للمخاطر المالية، التعريف بها وأنواعها وكيفية تسييرها. نموذج العائد على حقوق الملكية و الأداء المالي.

المطلب الأول: ماهية وأنواع المخاطر المالية

تواجه البنوك التجارية نتيجة قيامها بوظائفها العديد من المخاطر خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الحالية، وفي ما يلي يمكننا التطرق إلى أهم هذه المخاطر:

1- مخاطر الائتمان:

يواجه البنك عند منح القروض مشكلة تقدير المخاطر المتعلقة بالقرض، و يحاول التحكم فيها أو التخفيف من آثارها التي قد تمتد ليس فقط إلى عدم تحقيق البنك للعائد المتوقع من القرض، وإنما إلى خسارة الأموال المقرضة ذاتها.¹

و تنقسم مخاطر الائتمان إلى نوعين، فمنها الخاصة و تتعلق بالعميل وطبيعة نشاطه، كما قد يرتبط هذا النوع من المخاطر بالبنك مانح الائتمان.

أما المخاطر العامة فهي من المخاطر التي يصعب التنبؤ بها، و تخرج عن إرادة كل من العميل و البنك،² مثل مخاطر تغير أسعار الفائدة، مخاطر التضخم، مخاطر الدورات التجارية التي تصيب الاقتصاد القومي، كموجات الكساد مثلا، إضافة إلى مخاطر السوق ، التغير في الأنظمة الاقتصادية أو السياسية.

2- مخاطر السيولة:

تعبّر عن عدم قدرة البنك على مواجهة المسحوبات من الودائع، ومواجهة سداد الالتزامات المستحقة، وكذا مواجهة الطلب على القروض دون تأخيرها، وذلك نتيجة الصعوبة التي تواجه البنك في الحصول على نقدية بتكلفة معقولة سواء من بيع الأصول أو الحصول على قروض أو ودائع جديدة.³

3- مخاطر معدل الفائدة:

و هي الخسائر المرتبطة بالتغير غير المرغوب في سعر الفائدة، حيث يؤثر على قيمة عناصر الميزانية وعوائدها⁴، ترتبط مخاطر معدلات الفائدة بالتغير الحقيقي في السعر الحالي أو المستقبلي ولعنصر من عناصر الأصول

¹ - محمد صالح الحناوي، سيدة عبد الفتاح عبد السلام، المؤسسات المالية-البورصة و البنوك التجارية، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص274.

² - أحمد غنيم، صناعة قرارات الائتمان و التمويل في إطار الاستراتيجية الشاملة للبنك، بدون دار و بلد نشر، 2002، ص74.

³ - عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها و إدارتها، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص 231.

⁴ -P. Charles, Économie et gestion bancaire, Dunod, Paris, 1999,p.75

الفصل الأول: الدراسة النظرية (الأداء المالي و المخاطر المالية)

أو الخصوم¹. فاستثمار المصرف لجانب كبير من موارده في أوراق مالية طويلة الأجل، لا يؤمن عواقبه، حيث قد يتعرض المصرف إلى خسارة إذا ما تصادف ارتفاع سعر الفائدة وقت اضطراره لبيعها².

4- مخاطر التشغيل:

تشير مخاطر التشغيل إلى احتمالات التغير في مصاريف التشغيل بصورة كبيرة عما هو متوقع، فهي ترتبط بالأعباء و عدد الأقسام أو الفروع و عدد الموظفين، و بما أن أداء التشغيل يعتمد على التكنولوجيا التي يستخدمها البنك، فإن نجاح الرقابة على هذا الخطر يعتمد على ما إذا كان نظام البنك في تقديم المنتجات كفاء أم لا³.

5- مخاطر رأس المال:

و يرجع وجود هذه المخاطر إلى عدم كفاية رأس المال لامتصاص الخسائر التي يمكن أن تحدث، و بالتالي تأثير هذه الخسائر على المودعين و الدائنين، و لهذا تهتم البنوك المركزية دائما بكفاية رأس المال بالنسبة للمصارف، حيث يعتبر ضمان لحقوق المودعين و الدائنين⁴.

6- مخاطر سعر الصرف: *Risque de taux de change*

يرجع هذا الخطر إلى الخسارة المحتملة من جراء التغيرات في سعر الصرف للعملات، سواء المكونة لأرصدة البنك أو التي تم بواسطتها تقديم القروض، مما يؤدي إلى تذبذب القيمة الحقيقية للقروض عند حلول آجاله. كما ويمكن أن ينتج هذا الخطر عن بعض السياسات أو التدابير النقدية التي تتخذها السلطات النقدية، كإجراء تخفيض في قيمة العملة.

ويمكن التمييز بين:

✓ الوضعية العامة أو الكلية لسعر الصرف:

ويعبر عنها بالفرق بين الحقوق بالعملة الصعبة والديون بالعملة الصعبة، إلا أن هذه الوضعية ليست مؤشرا جيدا لتقدير الخطر المحتمل من طرف البنك، ذلك أنّ نظام سعر الصرف يمنع البنوك من أخذ وضعية عامة، أي أنّ البنوك تكون دوما في وضعية معدومة (الحقوق بالعملة الصعبة = الديون بالعملة الصعبة).

¹ -V. Debelset autres, es risques financiers de l'entreprise, Économica, Paris, 1992, p.266.

² - زياد سليم رمضان، محفوظ أحمد جودة، إدارة البنوك، الطبعة الثانية، دار الميسرة للنشر و التوزيع و الطباعة، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 1996، ص284.

³ - طارق عبد العال حامد، تقييم أداء البنوك التجارية- تحليل العائد والمخاطرة، الدار الجامعية الاسكندرية، 1999، ص73-74.

⁴ - زياد سليم رمضان، محفوظ أحمد جودة، مرجع سبق ذكره، ص285.

✓ وضعية سعر الصرف: وهنا نجد

- وضعية قصيرة: يواجه البنك وضعية قصيرة لسعر الصرف إذا كانت الحقوق بالعملة الأجنبية أقل من الديون بالعملة نفسها، وفي هذه الحالة تكون:

• وضعية ملائمة إذا كان سعر الصرف للعملة في انخفاض.

• وضعية غير ملائمة إذا كان سعر الصرف للعملة في ارتفاع.

- وضعية طويلة: يواجه البنك هذه الوضعية عندما تكون الحقوق بالعملة الأجنبية أكبر من الديون بنفس العملة وفي هذه الحالة تكون:

• وضعية ملائمة إذا كان سعر الصرف للعملة في ارتفاع.

• وضعية غير ملائمة إذا كان سعر الصرف للعملة في انخفاض.

7- مخاطر أخرى:

نظرا لتعامل البنوك مع الأنشطة الدولية، فغالبا ما تتحمل مخاطر إضافية مثل مخاطر البلد، و التي تنتج عن اتخاذ بلد المقترض قرار بعدم تسديد القرض أ و بعدم تزويد المقترض بالعملة الصعبة التي يحتاجها لتسديد قرضه للبلد المعني¹.

فخطر البلد هو ذلك الخطر المرتبط بتوقف المقترض المقيم في بلد آخر يتعرض لمخاطر عن تسديد حقوقنا، و هذا نتيجة لتعرض بلده للحرب مثلا، أو لكارثة طبيعية، أو أي ظروف اقتصادية أخرى².

هناك مخاطر أخرى يمكن أن يتعرض لها المصرف مثل مخاطر الصرف، حيث يواجه المصرف هذا النوع من الأخطار نتيجة قيامه بمعاملات بعملة غير عملة بلده، حيث تتعرض هذه العملة للتغير في أسعار صرفها³

إذن فخطر الصرف هو الخسائر الناتجة عن التغير في قيمة الحقوق أو الديون المسجلة بالعملة الصعبة في حسابات البنك⁴.

8- مخاطر العمليات الإلكترونية:

أشارت لجنة بازل للرقابة المصرفية إلى أنه ينبغي وضع السياسات والإجراءات اللازمة لإدارة مخاطر العمليات المصرفية الإلكترونية والرقابة عليها وأصدرت هذه اللجنة خلال سنة 2001 مبادئ لإدارة هذه المخاطر تتمثل في:

أ- مخاطر التشغيل:

¹-P.Charles,op.cit.,p.72.

²- M.Rouach,G.Naulleau,1998,Le contrôle de gestion bancaire et financier,3^{eme} Edition, Banque Editeur,Paris,p.312.

³- M.Debeauvais,1992,

⁴- M. Rouach, G.Naulleau,op.cit.,p.312.

الفصل الأول: الدراسة النظرية (الأداء المالي و المخاطر المالية)

يندرج تحت هذا البند جميع المخاطر التي لا يمكن تصنيفها ضمن البندين السابقين وتشمل على سبيل المثال لا الحصر: مخاطر العمليات، مخاطر فقدان الكوادر البشرية الجيدة، مخاطر التقاضي، مخاطر الاحتلاس، مخاطر تبييض الأموال.

ب- مخاطر السمعة:

تنشأ مخاطر السمعة في حالة توافر رأى عام سلبي تجاه البنك الأمر الذي قد يمتد إلى التأثير على بنوك أخرى، نتيجة عدم مقدرة البنك على إدارة نظمه بكفاءة أو حدوث اختراق مؤثر لها.

ج- المخاطر القانونية:

تحدث هذه المخاطر نظر لعدم وضوح التشريعات القانونية المتعلقة بالعمليات المصرفية الالكترونية على سبيل المثال عدم توافر قواعد لحماية العملاء في بعض الدول أو غياب المعرفة القانونية لبعض الاتفاقيات المبرمة باستخدام وسائل الوساطة الالكترونية.

المطلب الثاني: تسيير المخاطر المالية

في ضوء الانفتاح غير المسبوق الذي شهدته الصناعة المصرفية على الأسواق المالية العالمية والتطور السريع للتقدم التكنولوجي، فضلا عن تنامي استخدام الابتكارات المالية، أصبحت الصناعة البنكية تركز في عملها على فن إدارة المخاطر، والتي تركز على أربعة مراحل هي:

- تعريف المخاطر التي يتعرض لها النشاط البنكي؛
- القدرة على قياس تلك المخاطر بصورة منتظمة من خلال نظام معلوماتي مناسب؛
- اختيار المخاطر التي يرغب البنك في التعرض لها؛
- قدرة إدارة البنك على مراقبة تلك المخاطر باستخدام ومعايير مناسبة واتخاذ القرارات الصحيحة في الوقت المناسب؛

ومن المعروف أن العمل البنكي يتعرض للعديد من المخاطر والمتمثلة في مخاطر الائتمان، السيولة، السمعة، الاستثمار، المخاطر الإلكترونية...إلخ. ونظرا لتنوع هذه المخاطر وأهمية قياسها فإن البنوك الجزائرية ملزمة باتخاذ إجراءات لتحقيق ذلك من خلال ما يلي:

- العمل على الاستفادة من الخبرات العالمية في هذا المجال

الفصل الأول: الدراسة النظرية (الأداء المالي و المخاطر المالية)

- العمل على حسن إدارة المخاطر من خلال تحقيق القدرة على قياس كافة أنواعها وإنشاء إدارات خاصة لوضع ومتابعة السياسات المتعلقة بالمخاطر، وأخرى لمتابعة تنفيذ السياسات الائتمانية الموافق عليها وتفعيل دورها بحيث يمكنها توقع المخاطر قبل حدوثها بدلا من التعامل معها بأسلوب رد الفعل؛
 - تدريب الإطارات البنكية في هذا المجال؛
 - وضع السياسات والقواعد والإجراءات الكفيلة بإبراز جميع نواحي المخاطر التي يواجهها المصرف في عملياته وكيفية حسابها وأساليب التعامل معها، والعمل على تحديثها بشكل مستمر لمواجهة التغيرات في الأسواق المحلية و العالمية أو التشكيلات الإدارية في البنك.
- يرجع السبب في زيادة المخاطر في القطاع المصرفي إلى العوامل الآتية:

- زيادة الضغوط التنافسية مما أدى لتشجيع الميل إلى المخاطرة لتحقيق أقصى عائد على رأس المال المستثمر وكسب أكبر حصة ممكنة في السوق؛
 - اتساع أعمال البنوك خارج الميزانية وتحويلها من الأعمال التقليدية إلى أسواق المال مما أدى تعرضها لمخاطر أزمات السيولة بالإضافة إلى مخاطر السوق الأخرى والتضخم وتقلبات الأسعار؛
 - التغيرات الهيكلية التي شهدتها الأسواق المصرفية والمالية في السنوات الأخيرة نتيجة التحرر من القيود على حركة رؤوس الأموال وانفتاح الأسواق المحلية.
- هذا وقد تزايدت المخاطر بأشكالها المتنوعة التي تواجه عمل البنوك ومن بينها البنوك الجزائرية لتضم العديد من أنواع المخاطر التي لم تكن محل اهتمام من قبل، حيث زاد الاهتمام بالمخاطر التشريعية ومخاطر السوق ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر سعر الصرف، مما يتطلب من البنوك استخدام التكنولوجيا والأساليب الحديثة لإدارة هذه المخاطر والتنبيه بها.

تحصل البنوك التجارية على مواردها المالية من مصادرها ، و تقوم بتوزيعها على استخداماتها بشكل منظم يضمن لها أكبر عائد، هذا الأخير يختلف من بنك إلى آخر نتيجة لعدة اعتبارات منها اختلاف العمليات المصرفية وكذا السياسات والاستراتيجيات المتبعة، أي أن هناك بنوكا ذات أداء مرتفع و أخرى منخفضة الأداء ، وعلى هذا الأساس وجدت مفاهيم مختلفة لتعريف تقييم الأداء على أنه :

1/ هو الطريقة أو العملية التي يستخدمها المقيم لمعرفة أي من الأفراد أنجز العمل وفقا لما ينبغي له أن يؤدي¹.

¹ مدى أهمية تنمية القدرة التنافسية للبنوك لمواجهة التحديات المعاصرة، النشرة الاقتصادية ، بنك القاهرة ، ديسمبر 2000 ، ص 16.

2/ هو نظام من خلاله يتم تحديد مدى كفاءة أداء العاملين لأعمالهم.²

3/ هو دراسة وتحليل أداء العامل لعمله وملاحظة سلوكه وتصرفاته أثناء العمل وذلك للحكم على مدى نجاعة ومستوى كفاءته في القيام بأعماله الحالية والحكم على إمكانية النمو وتقدم الفرد في المستقبل , وتحمله لمسؤوليات أكبر وترقيته لوظيفة أخرى.³

4/ تقييم الأداء يعني التأكد من كفاءة استخدام الموارد المتاحة والتحقق من تنفيذ الأهداف المخططة.⁴

وقد برزت الحاجة إلى تقييم الأداء نتيجة التقدم التكنولوجي. و يتضمن قياس الأداء نتائج التخطيط الحقيقية وذلك يستدعي فرض رقابة على أوجه النشاط المختلفة التي يباشرها البنك, كما يستلزم فرض رقابة على النتائج التي يحققها البنك ومقارنتها بالأنماط الموضوعية من قبل أو تبيان الانحرافات وتحليل أسبابها والعمل على تحاشيها مستقبلا

5/ تقييم الأداء هو عملية رقابة على مراحل العمليات في البنك والتي تبدأ من تحديد الأهداف المرجو تحقيقها في حدود الموارد المتاحة , ثم وضع خطة أو برنامج زمني محدد المعالم , يرمي إلى تبيان كيفية تحقيق الأهداف ثم إجراء عمليات متابعة وبذلك يتسنى لعملية تقييم الأداء تحديد الكفاءة التي يجري بها العمل في كل مرحلة من هذه المراحل.⁵

المطلب الثالث: الأداء المالي ونموذج العائد على حقوق الملكية (E OR)

تقوم الوظيفة المالية بالبحث عن مصادر التمويل في أماكن تواجدها، ومن ثم الحصول على الموارد بأقل التكاليف، ويقوم المسيريون الماليون بالاستخدام الأمثل لتلك الموارد، وذلك بغية تحقيق أهداف الملاك والمتمثلة في تعظيم ثروتهم، ومن هنا تبرز أهمية تقييم الأداء المالي في الوقوف على مدى قدرة وكفاءة المسيرين الماليين على إدارة التدفقات المالية بشكل جيد يضمن تحقيق الأهداف المنشودة.

سنحاول تسليط الضوء على الأداء المالي والوقوف على أبرز عناصره والتطرق إلى نموذج العائد على حقوق الملكية بتفصيل أكثر.

1- مفاهيم أساسية للأداء المالي:

1- عبد الغفار حنفي، السلوك التنظيمي و إدارة الأفراد، المكتب العربي الحديث -مصر- ط 1993، ص 273.

2- احمد ماهر، إدارة الموارد البشرية،الدار الجامعية، مصر، ط 1999، ص 283.

3- د صلاح عبد الباقي، إدارة الموارد البشرية -الدار الجامعية - مصر ط 1999 -2000 ص 285.

4- د أبو الفتوح علي فضالة ، التحليل المالي و إدارة الأموال ، دار الكتب العلمية للنشر و التوزيع ط 1999 ، ص 23.

5- د أبو الفتوح علي فضالة ، التحليل المالي وإدارة الأموال ، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع ط 1999 ، ص 23- 24 .

الفصل الأول: الدراسة النظرية (الأداء المالي و المخاطر المالية)

إن مصطلح الأداء ليس حديثا بل توجد عدة دراسات وأبحاث من الناحيتين النظرية والتطبيقية التي كانت تهدف إلى التدقيق مفهومه، إلا أنها لا يوجد اتفاقا محولا تعريفه، لذا سنحاول في ما يلي تحديد مفهوم الأداء المالي، أهداف ومزايا تقييمه، خطوات قياسه، وأخيرا أدوات قياس الأداء المالي.

1-1- تعريف الأداء المالي:

يعرف الأداء بأنه إنجاز عمل ما، و هو ما يقابل الكلمة اللاتينية Performare التي تعني إعطاء الشكل الكلي لشيء ما، ولكن اللغة الإنكليزية هي التي أعطت له معنى واضحا و محدودا to performe وتعني: "إنجاز، تأدية أو إتمام شيء ما : عمل، نشاط، تنفيذ مهمة".¹ ثم اشتقت من كلمة Performance التي تعني: "إنجاز العمل أو الكيفية التي تبلغ المؤسسة لأهدافها".² يعرفه كل من (Miller et Bromiley) الأداء المالي على أنه: "انعكاس لقدرة المنظمة و قابليتها على تحقيق أهدافها".³

كما يعرفه J. PIERRE على أنه "مدى قدرة المديرين على تحقيق أهدافهم وذلك من خلال نمو المعدل السنوي للمبيعات وتحقيقهم لنسب مالية معينة".⁴

بالرغم من الاختلاف في تحديد مفهوم الأداء بسبب الاختلاف في المعايير والمقاييس التي تعتمد في دراسة الأداء وقياسه من طرف المدراء والمؤسسات، إلا أن أغلب الباحثين يعبرون عن الأداء من خلال النجاح الذي تحققه المؤسسة في تحقيق أهدافها. كما أن مصطلح الأداء يتكون من عنصرين أساسيين هما مستوى الفعالية ودرجة الكفاءة وهما عاملين مهمين لتقييم مدى قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها، والذي يعرفهما

(Vincent planuchet) كالتالي:⁵

الفعالية: هي "القدرة على تحقيق النشاط المرتقب، والوصول إلى النتائج المرتقبة".
الكفاءة: هي "القدرة على القيام بالعمل المطلوب بقليل من الإمكانيات، و النشاط الكفاء هو النشاط الأقل تكلفة".

1-2 أهداف ومزايا تقييم الأداء:¹

¹- Sylvie Saint Onge , Victor Haines et autre, gestion des performances au travail: Bilan des connaissances, (Paris Deboeck & Larcier ,2007), p.60.

2- A. Khemakhem, La dynamique du contrôle de gestion, 2ème édition, (Paris: Bordas, 1976), p.310.

³- عداوي حسين وفلاح حسين، الإدارة الاستراتيجية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر-عمان، 2000، ص231.

⁴Josée et pierre, la gestion financier des pme trévères et pratiques, presses de université de Québec 1999, p.263.

⁵- الداوي الشيخ، مقال بعنوان تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث، العدد 07، جامعة ورقلة، 2010-2004.

يلعب قياس الأداء دورا هاما فيما يلي:

- ✓ توضيح سير العمليات الإنتاجية، وتتبع التقدم المحرز في تحقيق أهداف المؤسسة؛
- ✓ تحقيق التنسيق بين مختلف أوجه النشاط؛
- ✓ مقارنة الأداء بالمعايير الداخلية و الخارجية؛
- ✓ تسليط الضوء على مدى الكفاءة في استغلال الموارد ، مما يحفز على الاستخدام الأمثل لها و التقليل من الهدر و الضياع و ترشيد النفقات وتنمية الإيرادات؛
- ✓ توجيه إشراف الإدارة العليا؛
- ✓ اكتشاف الانحرافات في ضوء الأهداف المحددة مسبقا، وتفسير أسبابها لوضع الحلول لها؛
- ✓ تحقيق مستوى أفضل من الرضا لدى المستفيدين؛
- ✓ خلق التنافس بين الوحدات التنظيمية من خلال تعزيز المساءلة و الثواب؛
- ✓ توجيه العاملين لأداء أعمالهم على أكمل وجه ممكن بمعرفة مهاراتهم وإمكانيات ترقيتهم؛
- ✓ المساعدة على رؤية المستقبل ووضع الخطط و مواجهة التحديات و إتباع سياسات أكثر فعالية و واقعية؛
- ✓ تجديد الفرص المتاحة لتحسين الأداء و تنمية الإبداع و تشجيع الابتكار؛
- ✓ إظهار أين تكمن الحاجة للإصلاح و التحسين.

1-3 خطوات تقييم الأداء²

تمر عملية تقييم الأداء المالي بالخطوات التالية:

1. الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية للمؤسسة، وذلك لحساب مختلف نسب المؤشرات؛
2. حساب مختلف مؤشرات تقييم الأداء كنسب الربحية، السيولة و الرفع المالي..... الخ. وتتم بإعداد و اختيار الأدوات المالية التي تستخدم في عملية التقييم؛
3. دراسة وتقييم النسب لمعرفة الانحرافات و الفروقات ومواطن الضعف بالأداء المالي الفعلي من خلال مقارنته بالأداء المتوقع، أو مقارنته بأداء المؤسسات التي تعمل في نفس القطاع؛
4. وضع التوصيات الملائمة اعتمادا على عملية تقييم الأداء المالي بعد تحقيق الفروقات ومعرفة أسبابها وأثرها على المؤسسات وذلك للتعامل معها ومعالجتها.

² - محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، الطبعة الأولى، المناهج للنشر-عمان، 2001، ص 92.

2- أدوات قياس الأداء المالي:

تهدف المجتمعات الإنسانية على اختلافها إلى تحقيق الاستخدام الأمثل لمواردها المتاحة، وذلك بما يرفع معدلات نموها الاقتصادي، ولهذا أعطي لمعدلات الأداء أهمية بالغة خاصة في المؤسسات الصناعية، إلا أن هذه المعدلات صعبة القياس في المؤسسات الخدمية كالبنوك مثلاً.

كما يعتبر موضوع قياس الأداء المالي من المواضيع ذات الجدل الواسع بسبب كثرة وتنوع أدوات القياس، وفي ظل هذا العدد الكبير من مؤشرات قياس الأداء المالي تبقى مشكلة التقييم المثلى والتي تراعي جميع الظروف والعوامل أمراً صعباً جداً إن لم يكن مستحيلاً.

وتنقسم أدوات قياس الأداء المالي إلى أدوات تقليدية، و أدوات حديثة.

2-1- أدوات قياس الأداء المالي التقليدية:

من أهم هذه الأدوات: معدل العائد على حقوق الملكية، معدل العائد على الأصول، حصة السهم من الأرباح و معدل العائد على الاستثمار.

2-1-1- معدل العائد على حقوق الملكية¹:

أعتبر نموذج العائد على حقوق الملكية Return on Equity لفتره طويلة، مؤشراً متكاملًا لوصف وقياس العلاقة المتبادلة بين العائد و المخاطرة، وقد استخدم هذا النموذج منذ بداية السبعينات في الولايات المتحدة الأمريكية من طرف دايفيد كول، كإجراء لتقييم أداء المصارف، وذلك من خلال تحليل مجموعة من النسب يتم تلخيصها في عدة أشكال تمكن المحلل من تقييم مصدر و حجم أرباح المصرف الخاصة بمخاطر تم اختيارها، تتمثل أساساً في مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر معدل الفائدة، ومخاطر رأس المال ومخاطر التشغيل. و يمكن تلخيص مؤشرات هذا النموذج في مجموعتين من النسب، مجموعة تتعلق بقياس العائد و الربحية و مجموعة تقيس المخاطر المختارة.

فيما يتعلق بالمجموعة الأولى يمكن توضيح العلاقة بين هذه المؤشرات من خلال نظام متكامل يعرف (بنظام ديون - Dupont system) حيث يوضح هذا النموذج الأثر المزدوج للكفاءة و الإنتاجية على ربحية الأصول أو مؤشر العائد على الأصول (ROA)، كما يبين قدرة الرافعة المالية (EM) على رفع العائد على حق الملكية (ROE) إلى مستوى أعلى من العائد على الأصول.

يتحدد مؤشر العائد على الأصول (ROA) بمؤشرين هما :

*هامش الربح (PM) الذي يعكس مدى الكفاءة في إدارة و مراقبة التكاليف.

¹ قرشي محمد الجموعي، تقييم أداء المؤسسات المصرفية، مقال منشور في مجلة الباحث، العدد 03، جامعة ورقلة، 2004، ص 90.

الفصل الأول: الدراسة النظرية (الأداء المالي و المخاطر المالية)

* منفعة الأصول (AU) و يسمى استعمال الأصول، حيث يدل هذا المؤشر على الاستغلال أو الاستعمال الأفضل للأصول، أي إنتاجية الأصول.

يقاس هامش الربح (PM) بالعلاقة التالية: هامش الربح = الدخل الصافي / إجمالي إيرادات.

تقاس منفعة الأصول (AU) بالعلاقة التالية: منفعة الأصول = إجمالي الإيرادات / إجمالي الأصول.

وعليه فإن العائد على الأصول = هامش الربح × منفعة الأصول

$$\text{أي: } \text{ROA} = \text{UA} \times \text{PM}$$

العائد على الأصول = (الدخل الصافي / إجمالي الإيرادات) × (إجمالي الإيرادات / إجمالي الأصول).

هذه الصيغة تركز الانتباه إلى مصدر الأداء الأفضل أو الأداء السيئ، فمثلا إذا حققت مؤسسة ما عائد على الأصول مرتفع فيكون سببه أنها أكثر كفاءة في التحكم و مراقبة التكاليف و هو ما يعكسه مؤشر هامش الربح المرتفع، أو باستخدام أفضل للأصول و هو ما يعكسه مؤشر منفعة الأصول أو إنتاجية الأصول أو عن طريق التحسين في كلا المجالين . بالمقابل فإن الأداء الضعيف قد يعود لجانب منهما أو لكليهما.

المساهمة الثانية لنموذج Dupont هي شرح وتوضيح العلاقة بين ROE و ROA، حيث ينبع الفرق بين الاثنين من استخدام الرافعة المالية، إذ عن طريق ضرب العائد على الأصول (ROA) ب مضاعف حقوق الملكية (EM) أو ما يعرف بالرافعة المالية:

$$\text{مضاعف حق الملكية} = (\text{إجمالي الأصول} / \text{حقوق الملكية})$$

فإنه يمكن حساب العائد على حقوق الملكية بالشكل التالي:

$$\text{العائد على حقوق الملكية} = (\text{إجمالي الإيرادات} / \text{إجمالي الأصول}) \times (\text{الدخل الصافي} / \text{إجمالي الإيرادات}) \times (\text{إجمالي الأصول} / \text{حقوق الملكية})$$

$$\text{أي: } \text{ROE} = \text{EM} \times \text{PM} \times \text{UA}$$

ما يستفاد من هذه الصيغة أنها تفسر الأداء بشكل أفضل، فإذا حققت مؤسسة ما عائد على حقوق الملكية مرتفع أو منخفض فإنه يمكن تتبع أو إرجاع سبب هذا الارتفاع أو الانخفاض إلى العائد على الأصول أو إلى الرافعة أو لكليهما، إذا كان السبب في ارتفاع العائد على حقوق الملكية يعود إلى الرافعة المالية، فإن المحللين و المساهمين يتعرفون إلى مستوى الخطر الذي يتطلبه ذلك المستوى من العائد و الأداء، و بالمقابل فإذا تحقق العائد

الفصل الأول: الدراسة النظرية (الأداء المالي و المخاطر المالية)

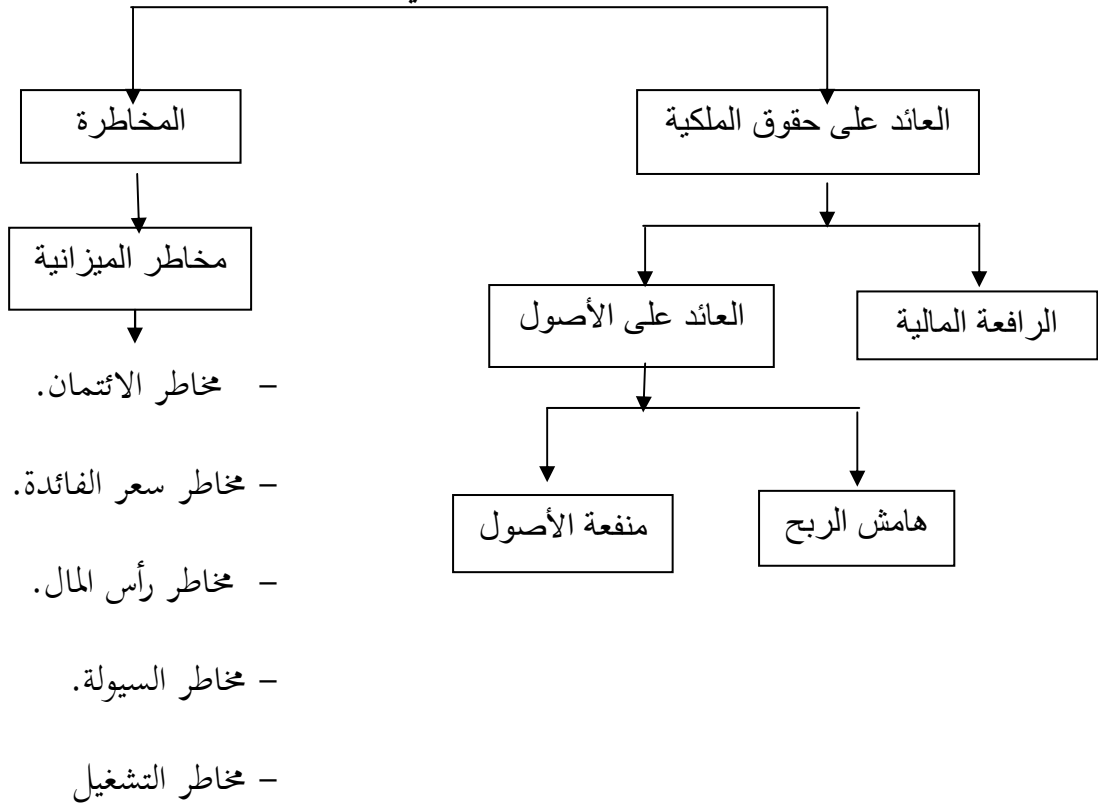
على حقوق الملكية المرتفع من خلال إدارة ممتازة للأصول (محصلة للكفاءة والإنتاجية) فإنه ستكون في هذه الحالة رسالة أخرى للمحليين والمساهمين عن إدارة المؤسسة.

ويمتاز هذا النموذج بمرونة أكبر حيث يمكن تحليل كل مؤشر إلى مؤشرات جزئية تعكس مجالات القرار بشكل تفصيلي.

كما أن هناك نوع من التعامل في المؤشرات يربط العلاقة بين العائد و المخاطرة، كما هو الحال بالنسبة لمؤشر الرافعة المالية حيث يؤدي إلى رفع مستوى الربحية و يعكس مستوى مخاطر رأس المال.

أما المجموعة الثانية فهي مؤشرات لقياس المخاطر الرئيسية التي تواجه أي مصرف و يمكن التعبير عن هذه المؤشرات بنسبة واحدة أو عدة نسب وذلك حسب العناصر المكونة أو المرتبطة بمخاطر معينة: (الائتمان، السيولة، سعر الفائدة، رأس المال، التشغيل) ويمكن تلخيص كل ما سبق في الشكل التالي:

الأداء الكلي للبنك



الشكل 01: نموذج العائد على حقوق الملكية

المصدر: د. طارق عبد العال حماد. مرجع سابق، ص 79 بتصرف.

الفصل الأول: الدراسة النظرية (الأداء المالي و المخاطر المالية)

يقيس معدل العائد على حقوق الملكية مدى كفاءة الإدارة في استغلال أموال الملاك وقدرة هذه الأموال على توليد الأرباح. حيث يدل ارتفاع هذا المعدل على كفاءة الإدارة في استغلال الأموال لضمان عائد مرض للملاك، غير انه غير ملائم إذا ارتفعت أسعار الفائدة.

وتعطي العلاقة المبسطة لحساب هذا المؤشر كالتالي¹:

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية ROE} = \text{النتيجة الصافية} / \text{الأموال الخاصة}$$

وستتطرق لهذا المعدل في دراستنا التطبيقية.

2-1-2- معدل العائد على الأصول:

يعتبر معدل العائد على الأصول Return on Assets مقياس من مقاييس الربحية، حيث يعبر عن العلاقة بين الأرباح وحجم الأموال المتاحة للإدارة، وهو يقيس القدرة على تحقيق الأرباح من الأموال المتاحة للإدارة بغض النظر على طريقة تمويلها، فهو يعكس الأنشطة التشغيلية والاستثمارية للمؤسسة ولا يعكس الأنشطة التمويلية، في ربحية المؤسسة، ويعطى بالعلاقة التالية²:

$$\text{معدل العائد على الأصول ROA} = \text{صافي الدخل} / \text{الأموال الخاصة}$$

2-1-3- حصة السهم من الأرباح:

يعبر مؤشر حصة السهم من الأرباح Earning Per share على العائد الناتج من السهم الواحد، ويسمى أيضا بنسبة العائد الصافي لكل سهم، وتعطى علاقته كما يلي³:

$$\text{حصة السهم من الأرباح EPS} = \text{الأرباح الصافية بعد الضريبة} / \text{عدد الأسهم العادية المشكلة لرأس المال}$$

2-1-4- معدل العائد على الاستثمار:

هو مقياس لمدى ربحية الأموال المستثمرة في المشاريع الاقتصادية، وهو يعكس أداء الإدارة في إدارة رأس المال المستثمر، ويعتبر أكثر مؤشرات الأداء استعمالا وذلك لبساطته وسهولة حسابه. كما أنه يساعد متخذي

¹ - حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، الطبعة الثانية، الوراق للنشر والتوزيع عمان، 2011، ص 220.

² - Faye salim, Haddad the relationship between economic value added and stock returns: Evedence From jorfanian Banks, EURO journals publishin Ine 2012.

³ - بريكة سعيد، مسعي سمير، تقييم المنشأة الاقتصادية، مدخل القيمة الاقتصادية المضافة، ورقة تدخل ضمن الملتقى الدولي ، صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة الجزائر، 2009.

الفصل الأول: الدراسة النظرية (الأداء المالي و المخاطر المالية)

القرار على وضع أهدافهم من خلال تقييمه لكيفية تحقيق الربحية. ويعطى معدل العائد على الاستثمار بالعلاقة التالية¹:

$$\text{معدل العائد على الاستثمار} = \text{ROI} = \frac{\text{الأرباح الصافية}}{\text{مجموع الأموال المستثمرة}}$$

2-2- أدوات قياس الأداء المالي الحديثة:

من أهم مؤشرات قياس الأداء المالي الحديثة، مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة، مؤشر القيمة السوقية المضافة، حيث لقي هذين المؤشرين رواجاً كبيراً واستعمالاً واسعاً في مجال علوم التسيير.

2-2-1- القيمة الاقتصادية المضافة:

ظهر مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة Economic Value Added بديلاً لمؤشر الربح المتبقي حيث قام كل من Joel Stern et G. Bennet Stewart بتقديم هذا النموذج الذي هو امتداد لنظرية القيمة لـ Modigliani et Miller. كما استند هذا المؤشر إلى أعمال Mecling et Jensen في مجال السلوك التنظيمي وتكاليف الوكالة.²

حيث استطاع Joel Stern et G. Bennet Stewart إلى تحويل هاته المفاهيم إلى نظام يسهل على المسيرين التوجيه الأمثل لموار المؤسسة وأصبح هذا المؤشر أداة لقياس الأداء يعبر عن خلق القيمة في المؤسسة. ويعتبر مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة من أهم مقاييس الإنجاز المالي، كما أنها تعتبر أكثر من أي مؤشر آخر عن تقدير الربح الحقيقي، حيث يركز هذا المقياس على مفهوم خلق القيمة، ويرتبط بتعظيم ثروة المساهمين، ويعرف على أنه صافي الربح التشغيلي بعد اقتطاع الضرائب مطروحاً منه حاصل ضرب راس المال في تكلفته. وتعطى بالعلاقة المبسطة للقيمة الاقتصادية المضافة كالتالي³:

$$EVA = RE - (K \times CI)$$

حيث أن:

¹ - مها عيسى، حمدان عبد اللات، أثر مخاطر الاستثمار والسيولة والحجم على عوائد الأسهم، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، الأردن، 1995، ص 26.

² - هواري سويسي، تقييم المؤسسة ودوره في اتخاذ القرار في إطار التحولات الاقتصادية بالجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2008، ص 243.

³ - ERIC Stéphaney, la relation capital – risque / PME Fondements et pratiques edihons 1^{er} edition, de boeck université, btuexelles 2003, p. 126.

EVA: القيمة الاقتصادية المضافة

K: التكلفة الوسطية المرجحة لرأس المال.

CI : رأس المال المستثمر ويضم (الديون + الأموال الخاصة).

RE: نتيجة الاستغلال خارج الضريبة.

2-2-2- القيمة السوقية المضافة:

تعرف القيمة السوقية المضافة بأنها الفرق بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية، وتعطي تقييما شاملا لأداء المؤسسة منذ نشأتها وحتى تاريخ قياس قيمتها السوقية، ويتم تقديرها من خلال الفرق بين القيمة السوقية والقيمة الاسمية للسهم مضروب في عدد الأسهم، ويعكس مدى قدرة الإدارة على تعظيم ثروة المساهمين. وتعطي علاقتها كالتالي¹:

حيث أن:

PE: الربح الاقتصادي لسنة.

CMPC: التكلفة الوسطية المرجحة لرأس المال.

2-2-3- عائد التدفق المتولد على الاستثمار:

يعرف مؤشر عائد التدفق المتولد على الاستثمار Cash-Flow Return On Investment بأنه المعدل بين فائض خزينة الاستغلال بعد الضريبة والأصل الإجمالي وهو يعبر عن معدل العائد المحقق من استثمارات المؤسسة. و يمكن لهذا المؤشر مساعدة متخذي القرار في معرفة ما إذا كانت المؤسسة تحقق خلق للقيمة أم لا وذلك بمقارنته بالتكلفة الوسطية المرجحة لرأس المال.

* إذا كان مؤشر CFROI أكبر من التكلفة الوسطية المرجحة لرأس المال هناك خلق للقيمة.

* إذا كان مؤشر CFROI أقل من التكلفة الوسطية المرجحة لرأس المال هناك تدهور للقيمة.

وتعطي العلاقة الرياضية كالتالي²:

عائد التدفق النقدي المتولد عن الاستثمار CFROI = فائض خزينة الاستغلال / الأصل الإجمالي

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية

¹ - Pierre vernimen , pascal quiry, yann le fur, finance d'entreprise 9^{eme} edition Dalloz paris 2011, p.673.

² - علي بن الضب، سيد أحمد عماد، تكلفة رأس المال و إنشاء القيمة، مقال منشور في مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 2، جامعة ورقلة 2012.

سيتم في هذا المبحث التطرق إلى الدراسات السابقة ومن ثم تحليلها

المطلب الأول: الدراسات السابقة

1- دراسة محمد جموعي قريشي 2004:

هي عبارة عن مقالة بعنوان تقييم أداء المؤسسات المصرفية دراسة لمجموعة من البنوك الجزائرية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 03، 2004.

تتناول هذه الدراسة كيفية استخدام البيانات والمعطيات المالية في تقييم أداء البنوك وتطبيق ذلك على مجموعة من البنوك الجزائرية للفترة (1994-2000) وتوضح هذه الدراسة العلاقة المتبادلة بين ربحية البنك و مخاطره.

و تستخدم هذه الدراسة نموذج تحليلي يعرف بنموذج العائد على حق الملكية (ROE) وتحاول من خلاله المقارنة بين أداء البنوك محل الدراسة.

و توصلت هذه الدراسة من خلال مؤشرات الربحية أن البنوك الصغيرة مثل بنك البركة وبنك التنمية المحلية أكبر ربحية من البنوك الكبيرة كالبنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري، وأن بنك البركة أقل مخاطرة مقارنة بالبنوك الأخرى.

2- دراسة سنان زهير محمد جميل وسوسن أحمد سعيد 2007:

هي عبارة عن مقال بعنوان تقييم أداء المصارف التجارية باستخدام نسب السيولة والربحية بالتطبيق على مصرف الموصل للتنمية والاستثمار للفترة (2002-2004)، مجلة تنمية الرافدين، العدد 29، 2007.

تأتي أهمية هذا البحث من أهمية التحليل بواسطة نسب السيولة والربحية التي تعد من أكثر الوسائل المستخدمة في تقييم الأداء المالي للبنك، وذلك لكونه مؤشرا لما حققه البنك من خلال المقارنة مع الفترات السابقة لمعرفة الوضع المالي خلال فترات الدراسة.

يهدف هذا البحث إلى الدخول بتفاصيل التأصيل العلمي لتقييم الأداء في البنوك من خلال التعرف على النسب والمؤشرات المالية المستخدمة في عملية تقييم أداء البنك.

وتكمن مشكلة البحث في ظل تعدد البنوك الخاصة والبنوك الحكومية في العراق يستلزم تقييم الأداء المالي للبنك للتعرف على نقاط القوة والضعف وتحقيق عوائد أعلى، واستخدام الباحث المنهج الوصفي من خلال

الفصل الأول: الدراسة النظرية (الأداء المالي و المخاطر المالية)

الاعتماد على ما وفرته الكتب والوسائل العلمية، فضلاً على استخدام المنهج التطبيقي وذلك من خلال تطبيق الدراسة على بنك الموصل للتنمية والاستثمار للفترة 2002-2004 وتحليل وتفسير النتائج التي تم التوصل إليها للمقارنة.

و قد تم توصلت من خلال المؤشرات التي تم استخدامها في البحث أن أفضل سنة من سنوات الدراسة هي 2002 ثم المرتبة الثانية 2004، وبالمرتبة الأخيرة 2003

3- دراسة عبد الباقي بضيف 2014:

تأثير المخاطر المالية على الأداء المالي للمؤسسة، دراسة قياسية على السوق المالي السعودي 2009-2012، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2014، حيث كانت الإشكالية المطروحة: ما مدى تأثير المخاطر المالية التي قد تتعرض لها الشركات المدرجة في السوق السعودية للأوراق المالية على أدائها المالي للفترة الممتدة من 2009 إلى 2012. تهدف هذه الدراسة لاختبار العلاقة بين المخاطر المالية (النظامية وغير النظامية) للشركات المدرجة في

السوق

السعودية للأوراق المالية و أدائها المالي.

توصلت الدراسة إلى:

وجود علاقة عكسية وذات دلالة إحصائية قوية، بين المخاطر التي تتعرض لها الشركات المدرجة في سوق السعودية للأوراق المالية من جهة، وأدائها المالي من جهة ثانية، وأظهرت الدراسة أن المتغيرات المستقلة المتمثلة في مؤشرات المخاطر المالية (معامل بيتا وانحراف المردودية) تؤثر سلباً في الأداء المالي كمتغير تابع والممثل ب (القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة).

كما توصلت الدراسة إلى أن المخاطر غير النظامية أكثر تفسيراً من المخاطر النظامية للتغيرات التي تطرأ على الأداء المالي.

المطلب الثاني: تحليل الدراسات السابقة

✓ تشير أغلب الدراسات على ضرورة تقييم أداء البنوك التجارية من حيث العائد والمخاطرة، إذ تؤكد دراسة (جموعي قريشي 2002) أن البنوك الصغيرة من حيث الأصول (بنك البركة، وبنك التنمية المحلية) أكبر ربحية من البنوك الكبيرة من حيث الأصول وأوضح هذه الدراسة على العلاقة في النشاط المصرفي بين المخاطر ومردودية الأصول هي علاقة طردية.

✓ تشير دراسة (سنان زهير محمد جميل وسوسن أحمد سعيد 2007) على ضرورة الموازنة بين السيولة والربحية وعدم ترك النقدية عاطلة في الصندوق.

✓ أجمعت دراسة (عبد الباقي بضيف) مع أغلب الدراسات:

- كون المخاطر المالية النظامية ذات أثر سلبي على الأداء المالي للشركة، وكون المخاطر غير النظامية هي الأخرى تؤثر سلبا على الأداء المالي للشركة المدرجة في السوق المالي، وأكدت هذه الدراسة على العلاقة العكسية ذات دلالة إحصائية قوية، بين المخاطر التي تتعرض لها الشركات المدرجة في سوق السعودية للأوراق المالية وأدائها المالي، كما أظهرت الدراسة أن المتغيرات المستقلة المتمثلة في مؤشرات المخاطر المالية تؤثر سلبا في الأداء المالي كمتغير تابع والممثل في القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة -المخاطر غير النظامية أكثر تفسيراً من المخاطر النظامية للمتغيرات التي تطرأ على الأداء المالي.

و ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة، حسب ما لاحظنا انه اعتمدت أغلبها على تقييم المخاطر وفق عدة طرق وفي أسواق مالية شديدة التأثير بالمتغيرات الدولية وعليه:

- 1- ارتأينا أن ندرس تأثيرها على القطاع المصرفي في الجزائر لأنه قطاع هام جدا في تمويل الاستثمار الوطني.
- 2- الاعتماد على طريقة العائد على حقوق الملكية واستنتاج كفاءة التقييم بهذه الطريقة كون أنها تمس أغلب المخاطر (الائتمان، السيولة، سعر الفائدة....) وتستخدم القوائم المالية.

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية (العلاقة بين الأداء المالي والمخاطر المالية)

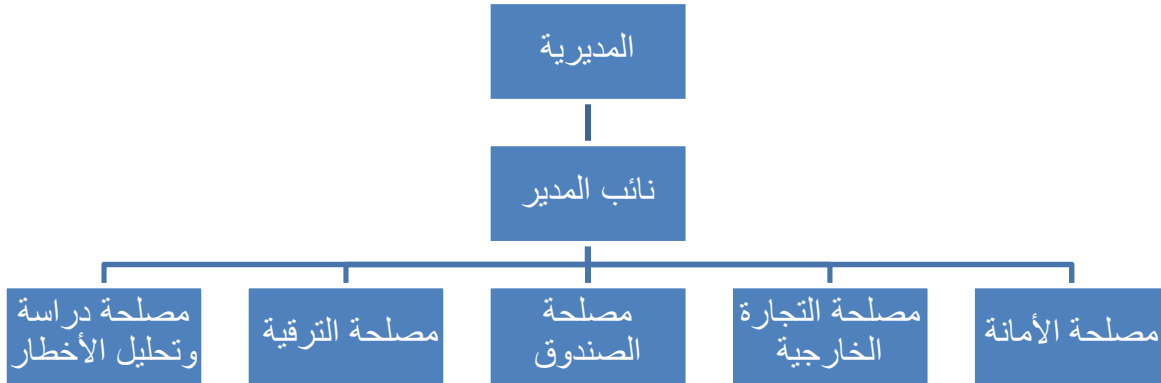
المبحث الأول: لمحة تاريخية عن الوكالة BNA

تعد الوكالة اللبنة الأساسية في نظام البنك الوطني لأنه يمكن اعتبارها هيكلًا مصغرًا لهذا الجهاز البنكي وتسعى جاهدة لتجسيد وتحقيق الأهداف العامة للبنك وباعتبار هذا البنك يسعى للتوسع الأفقي لشبكاته فقد قام بإنشاء 10 مديريات عامة و13 مديرية جهوية للاستغلال و31 وكالة رئيسية و122 وكالة عادية، وهذا التقسيم في قيد التوسع ليعم جميع أنحاء الوطن ، وتعتبر وكالة متليلي محل الدراسة وكالة تابعة لمديرية شبكة الاستغلال الجهوية بورقلة.

المطلب الأول: تعريف ونشأة وكالة متليلي :

نشأة وكالة متليلي سنة 1977 وتضم حاليا 11 عاملا ورقمها في التقسيم البنكي هو 296 وتسعى هذه الوكالة كغيرها من باقي الوكالات إلى تحقيق وتوسيع خدمات البنك الوطني الجزائري باعتبارها جزءا منه والعمل على تنفيذ سياسة التموقع التي يسعى البنك لتحقيقها.

المطلب الثاني: تحليل الهيكل التنظيمي:



الشكل 02: الهيكل التنظيمي للوكالة (ديسمبر 1996)

التعليق:

يرأس وكالة متليلي كأبي مؤسسة أخرى مدير ، يعد المسؤول الأول عن الوكالة فهو يتخذ القرارات الصائبة ويسهر على تنفيذها، كما يقوم بالإشراف والتنسيق بين مختلف مصالح الوكالة. ويساعده في ذلك نائب له مكلف بالإشراف والتنسيق في حالة غياب المدير، ويتولى أيضا مراقبة الحسابات والإشراف على إدارة الموظفين وعمليات الاستغلال.

كما تضم هذه الوكالة خمسة مصالح أساسية وهي:

- 1- مصلحة أمانة التعهدات.
- 2- مصلحة الصندوق.
- 3- مصلحة التجارة الخارجية.
- 4- مصلحة ترقية التجارة.
- 5- مصلحة دراسة وتحليل الأخطار.

مهام مصالح الوكالة:

*مصلحة الصندوق:

تعتبر أنشط مصلحة لأنها تجسد التعامل اليومي بين الوكالة، البنك، العملاء وتضم 5 أقسام:
قسم الشباييك: يتكفل هذا القسم باستقبال طلبات العملاء وتقديم المعلومات والنصائح بخصوص العمليات التي يقومون بها وتم على مستوى هذا القسم:

- 1- إيداع وسحب النقود.
- 2- استخراج شيك بنكي.
- 3- استلام وتحصيل الشيكات الخاصة بالوكالة أو بغير الوكالة.

قسم التحويل :

يتكلف بتنفيذ أوامر التحويلات أوامر التحويلات المقدمة من الطرف العملاء لفائدة حسابات أخرى وتنقسم التحويلات حسب الجهة لها التحويل إلى ثلاث أنواع :

1- تحويل داخل الوكالة: إذا كانت عملية التحويل داخل نفس الوكالة من حساب عميل إلى عميل آخر فالبنك لا يفرض هنا عمولة.

2- تحويل خارج الوكالة: أي وكالة BNA أخرى: يفرض البنك عمولة إذا كان التحويل تلغرافي والمقدرة بـ 46800 دج .

3- تحويل خارج البنك: أي أن المحول ليس عميل لدى ABN وهنا يفرض البنك عمولة سواء كان التحويل عادي أو تلغرافي، وتم عملية التحويل من خلال وثيقة إثبات ضرورية بحدوث التحويل "أمر التحويل" يحتوي على جميع المعلومات الخاصة بالمحول له والمحول.

قسم عمليات الاستقبال :

يقوم هذا القسم باستقبال كافة الأوراق التجارية الخاصة بالوكالة والقيم الموضوعة بصندوقها.

قسم التغطية والمقاصة:

هذا القسم مكلف بتغطية الأوراق المالية المقدمة من طرف العملاء عن طريق غرفة المقاصة أو عن طريق خدمات البنوك الأخرى. ويقوم هذا القسم بمعالجة ومتابعة الأوراق التجارية الغير المدفوعة

قسم اليومية والمحاسبة الإحصائية ووضع الحسابات:

يتكفل هذا القسم بالتسجيل اليومي لجميع العمليات التي تتم في باقي الأقسام والتأكد من دقة البيانات المسجلة وإصلاح الأخطاء إن وجدت.

* مصلحة دراسة وتحليل الأخطار:

تعد هذه المصلحة من المصالح المهمة في البنك، حيث أنها تقوم على دراسة طلبات القروض بعد الدراسة الكاملة والشاملة والدقيقة للمشروع تمنح القروض بمختلف أنواعها وأشكالها، سواء كانت موجهة لتمويل الخزينة أو التعهدات. وتأخذ مقابل ذلك ضمانات يتم تحديدها من طرف المكلف بالدراسات على أساس الثقة والمركز المالي للزبون بضمان استرداد القرض كاملا مع قيمة نسبة الفائدة إضافة إلى مراجعة التكاليف والحسابات اليومية للوكالة

* مصلحة أمانة التعهدات:

تقوم هذه المصلحة بتنفيذ جميع العمليات المتعلقة بسير الحسابات (فتح، تغير، غلق، اعتراضات، مصادرة موقوفة..... الخ) كما تجمع ضمانات القروض وترسلها إلى مديرية شبكة الاستغلال ويسهر على متابعة القروض الممنوحة وإنجاز العملية المتعلقة بها وتقوم بمعالجة عملية المحفظة التجارية والمالية.

* مصلحة الترقية التجارية:

تقوم بدراسة السوق ومحيط البنك والاطلاع على الجديد فيه ومحاولة جلب أكبر عدد من الزبائن ويزر نشاط هذه المصلحة كلما تعددت نشاطاتها واتسعت دائرة اختصاصها .

* مصلحة التجارة الخارجية:

تقوم هذه المصلحة بتنفيذ عمليات الاستيراد والتصدير من الناحية المالية (الاعتماد المستندي) كما يتجلى دورها في التعامل بالعملة الصعبة سواء في صورتها النقدية أي بيع وشراء العملة أو في شكل تحويلات إضافة إلى إعداد العمليات المحاسبية المتعلقة بالعملة الأجنبية والعمل على عدم تسرب العملة الصعبة أو تهريبها.

المبحث الثاني: تطبيق نموذج العائد على حقوق الملكية (مؤشرات العائد والمخاطرة):

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية (العلاقة بين الأداء المالي و المخاطر المالية)

من أجل قياس ومعرفة مدى ربحية البنك و درجة المخاطرة المحيطة به نلجأ إلى بعض المؤشرات والتي من شأنها إعطاء رؤية واضحة حول الاتجاه العام لنشاط البنك .

وتعتبر هذه المؤشرات بمثابة وسيلة مراقبة يستعملها البنك لتحقيق أهدافه العامة مما يخدم استراتيجيته، و بما أن القوائم المالية والمتمثلة في الميزانية و جدول حسابات النتائج تلعب دورا أساسيا في عملية تقييم الأداء، فهي كذلك تقدم إطار عمل للعلاقات المتبادلة بين ربحية البنك و المخاطرة ، كما تقارن أداء البنوك الصغيرة مع المؤسسات البنكية الضخمة .

كما تساعد أيضا في حساب النسب المالية و المتعلقة بأداء البنك (نسب السيولة ونسب المخاطرة). فسوف نستهل هذا المبحث بالتطرق إلى كل من مؤشرات العائد والمخاطرة (حسابها وتحليلها) بالاعتماد على القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري لثلاث سنوات متتالية وهي:

2011-2012-2013 بناء على المعطيات المقدمة من طرف البنك و مقرر النشاط للسنوات السابقة

الذكر.

المطلب الأول: مؤشرات العائد

يتم قياس ربحية البنك من خلال العائد على حق الملكية، والعائد على الأصول، حيث يعتبر معدل العائد على حق الملكية من أكثر المقاييس أهمية لأنه يتأثر بأداء البنك، فيما يتعلق بفئات العائد على الأصول ومؤشر على مدى كفاءة ومقدرة البنك على تعظيم ثروة الملاك.¹

وسنحاول فيما يلي تلخيص بعض نسب العائد التي قمنا بحسابها بناء على المعطيات المقدمة من طرف البنك ثم نقوم بعد ذلك بتحليلها:

❖ العائد على حقوق الملكية:

¹ - د عبد الغفور حنفي عبد السلام أبو قحف ، الإدارة الحدية في البنوك التجارية المكتب العربي الحديث طبعة 1993 ص274 .

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية (العلاقة بين الأداء المالي و المخاطر المالية)

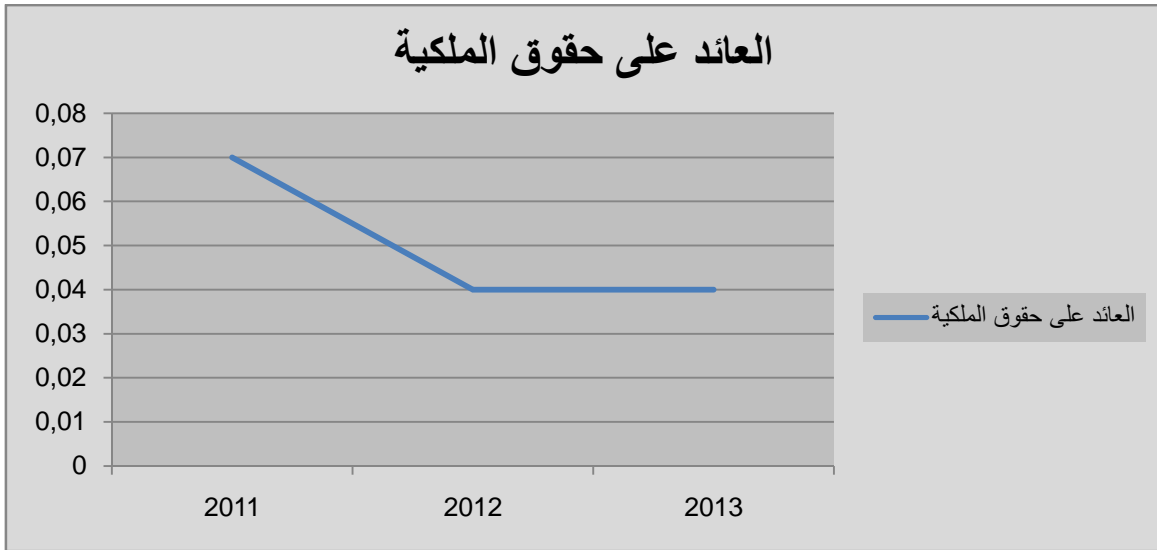
يوضح هذا المؤشر قيمة العائد التي يحصل عليها البنك من خلال استثماره لوحدة واحدة من حقوق الملكية، فإذا كانت قيمة المؤشر مرتفعة دلّ ذلك على كفاءة قرارات الاستثمار والتشغيل في البنك.

الجدول 01: يوضح تطور العائد على حقوق الملكية خلال الفترة 2011-2013

السنوات	2011	2012	2013
العائد على حقوق الملكية	0.07	0.04	0.04

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات البنك.

الشكل 03: يوضح تطور العائد على حقوق الملكية خلال الفترة 2011-2013



من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه نلاحظ أن مؤشر العائد على حقوق الملكية حقق انخفاضا سنة 2012، حيث أنه بلغ أعلى نسبة له سنة 2011 (0.07) ثم شهد تراجعا إلى أن وصل إلى النسبة (0.04) حيث قدر الانخفاض ب 3% وبقي ثابتا في السنة الموالية.

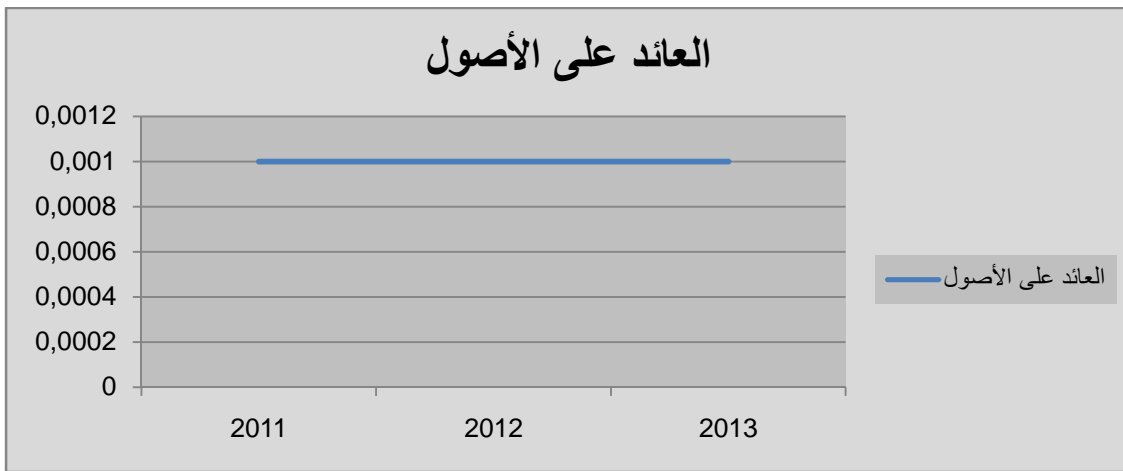
❖ العائد على الأصول:

يقيس معدل العائد على الأصول صافي الدخل الناتج عن استثمار الأصول المملوكة، لذا فإنه يعكس كفاءة إدارة البنك في إدارة موجوداتها.

الجدول 02: يوضح تطور العائد على الأصول خلال الفترة 2011-2013

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات البنك.

الشكل 04: يوضح تطور العائد على الأصول خلال الفترة 2011-2013



من خلال النتائج والمنحنى البياني نلاحظ أن هذا المعدل حقق ثباتا (0.001) خلال فترة الدراسة.

❖ الرافعة المالية:

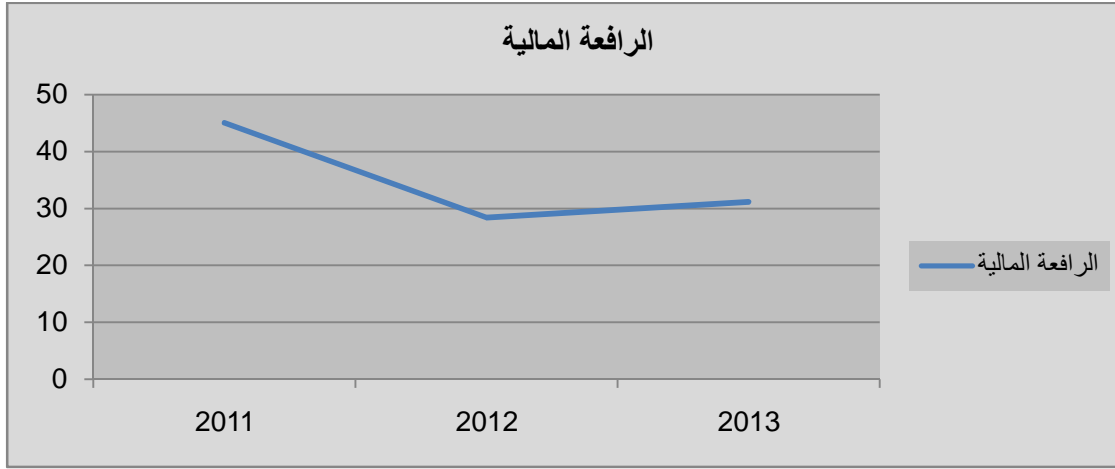
وفيه تتم عملية مقارنة الأصول بحقوق الملكية، كما يعتبر مقياس للربح و المخاطرة.

الجدول 03: يوضح تطور الرافعة المالية خلال الفترة 2011-2013

السنوات	2011	2012	2013
الرافعة المالية	45.06	28.36	31.1

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات البنك.

الشكل 05: يوضح تطور الرافعة المالية خلال الفترة 2011-2013



من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن مؤشر الرفع المالي حقق أعلى مستوى له سنة 2011 (45.06) ثم حقق انخفاضاً محسوساً يقدر ب 28.36 سنة 2012 مقارنة بسنة 2011، مقابل ارتفاع طفيف سنة 2013 (31.1).

❖ هامش الربح:

تقيس هذه النسبة صافي الدخل المحقق من كل وحدة من إجمالي الإيرادات، كما تبين قدرة البنك على الرقابة والسيطرة على النفقات وتخفيض الضرائب.

الجدول 04: يوضح تطور هامش الربح خلال الفترة 2011-2013

2013	2012	2011	السنوات
0.019	0.019	0.019	هامش الربح

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على معطيات البنك.

الشكل 06: يوضح تطور هامش الربح خلال الفترة 2011-2013



من النتائج الموضحة في الجدول فإن هذا المؤشر حقق ثباتا خلال فترة الدراسة قدر ب (0.019).

❖ منفعة الأصول:

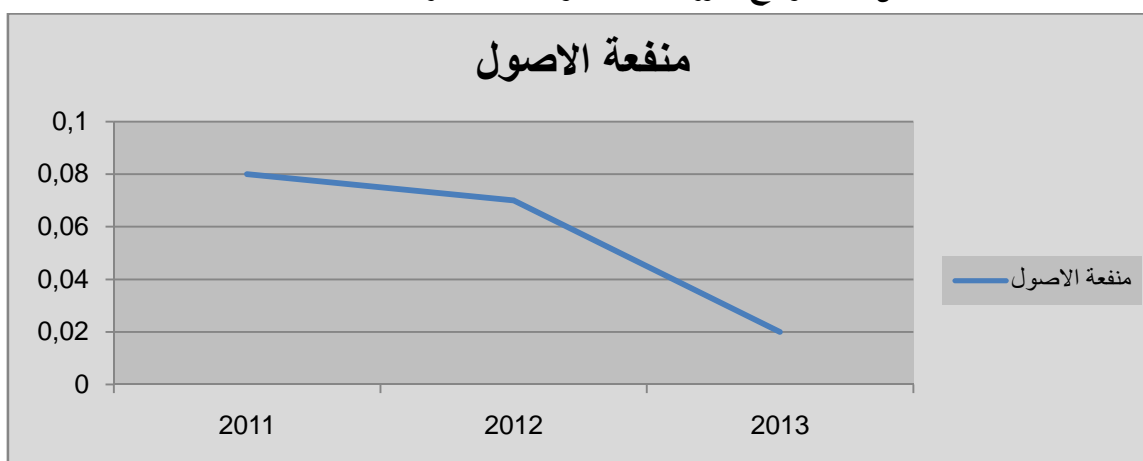
تعبّر عن نسبة إجمالي الإيرادات لوحدة واحدة من الأصول.

الجدول 05: يوضح تطور منفعة الأصول خلال الفترة 2011-2013

السنوات	2011	2012	2013
منفعة الأصول	0.08	0.07	0.02

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات البنك.

الشكل 07: يوضح تطور منفعة الأصول خلال الفترة 2011-2013



من خلال المنحنى البياني والنتائج المتحصل عليها أن هذا المعدل حقق أعلى نسبة له (0.08)، ثم شهد

انخفاضا طفيفا بنسبة 1% سنة 2012 ليصل إلى أقل نسبة له (0.02) سنة 2013.

المطلب الثاني: مؤشرات المخاطرة

ترتبط مقاييس الخطر بمقاييس العائد، وعليه تختلف ربحية البنك التجاري باختلاف مخاطر تشكيلة استثماراته ومخاطر عملياته، ويمكن حصر تلك المخاطر في خمسة أنواع:

❖ مخاطر السيولة:

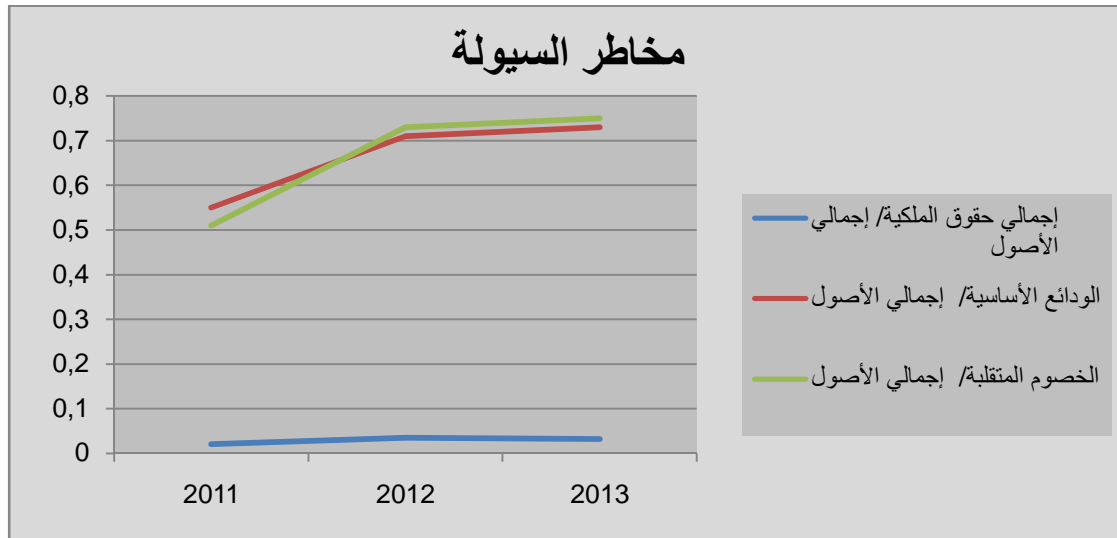
يشير المقياس إلى مقارنة أو نسبة السيولة النقدية المطلوبة لمقابلة المسحوبات من الودائع والزيادة في القروض عن الأوضاع الحالية أو المصادر المحتملة للنقدية، سواء من حيث بيع أو تصفية أصل يمتلكه البنك أو الحصول على أموال إضافية من الغير.

الجدول 06: يوضح تطور مخاطر السيولة خلال الفترة 2011-2013

السنوات	2011	2012	2013
إجمالي حقوق الملكية/ إجمالي الأصول	0.021	0.035	0.032
الودائع الأساسية/ إجمالي الأصول	0.55	0.71	0.73
الخصوم المتقلبة/ إجمالي الأصول	0.51	0.73	0.75

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات البنك.

الشكل 08: يوضح تطور مخاطر السيولة خلال الفترة 2011-2013



الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية (العلاقة بين الأداء المالي و المخاطر المالية)

من خلال هذا الجدول بالنسبة لمخاطر السيولة فقد عرفت ارتفاعا خلال السنوات المدروسة إلا أنها لا تفوق النسبة النمطية للقطاع وذلك لعدم وجود نقدية إضافية لدى البنك، وبالتالي عليه العمل على استثمار هذه النقدية في مجالات واختصاصات مربحة ومدرة للعائد.

❖ مخاطر معدل الفائدة:

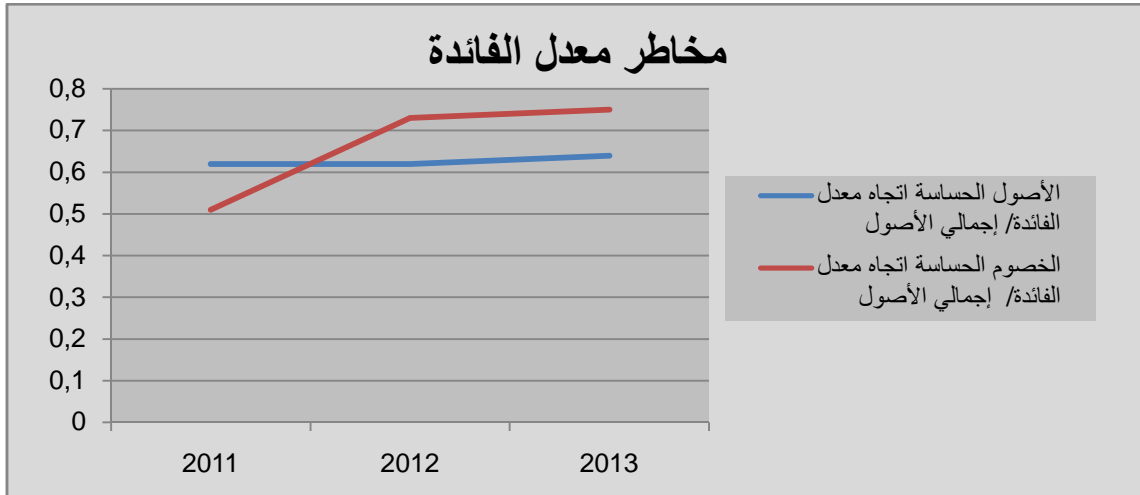
يبين مدى حساسية التدفقات النقدية التي تطرأ على مستوى معدلات الفائدة.

الجدول 07: يوضح تطور مخاطر معدل الفائدة خلال الفترة 2011-2013

السنوات	2011	2012	2013
الأصول الحساسة اتجاه معدل الفائدة/ إجمالي الأصول	0.62	0.62	0.64
الخصوم الحساسة اتجاه معدل الفائدة/ إجمالي الأصول	0.51	0.73	0.75

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات البنك.

الشكل 09: يوضح تطور مخاطر معدل الفائدة خلال الفترة 2011-2013



مخاطر سعر الفائدة: نسبتها مرتفعة تدل على أن الأصول ذات التأثير و التقلب لسعر الفائدة (الأصول الحساسة) أقل من الخصوم من نفس النوع، وهو ما يشكل خطر على البنك، حيث أن صافي دخل الفائدة سوف يتأثر بعلاقة عكسية مع التغير قصير الأجل في معدلات الفائدة.

❖ مخاطر الائتمان:

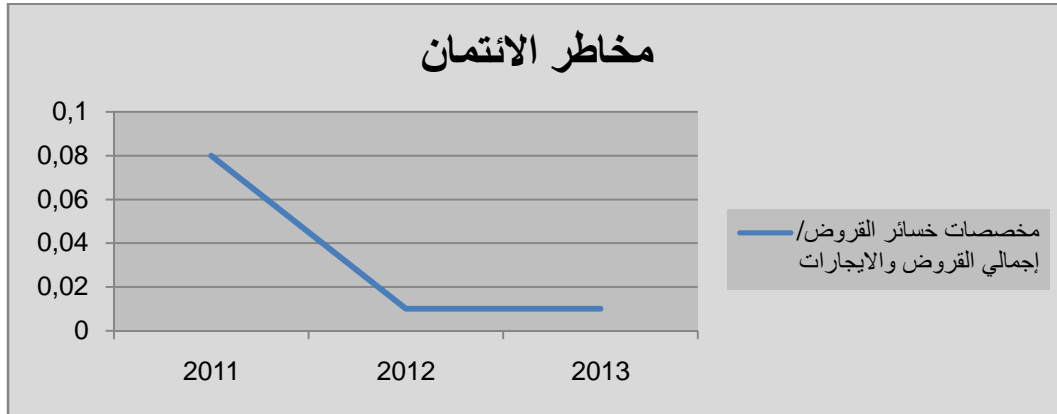
توضح المخاطر الناجمة عن فقدان كل أو جزء من الفوائد المستحقة أو أصل الدين أو هما معا، سواء بالنسبة للاستثمار في الأوراق المالية أو القروض وفقا للاتفاقات والعقود المبرمة.

الجدول 08: يوضح تطور مخاطر الائتمان خلال الفترة 2011-2013

2013	2012	2011	السنوات
0.01	0.01	0.08	مخصصات خسائر القروض/ إجمالي القروض والإيجارات

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات البنك.

الشكل 10: يوضح تطور مخاطر الائتمان خلال الفترة 2011-2013



عرفت هي الأخرى انخفاضاً و ذلك لأن نسبة القروض المتأخرة عن السداد كانت مرتفعة، و تمثل نسبة معتبرة من إجمالي القروض.

لذلك على البنك العمل على تخفيض هذه النسبة و ذلك من خلال الدراسة الدقيقة للوضع المالية للمقترضين، و رفع نسبة احتياطي خسائر القروض.

❖ مخاطر رأس المال:

تشير إلى الدرجة التي يمكن بها انخفاض قيمة الأصول قبل أن يلحق الضرر بالدائنين و المودعين, أي درجة تغطية حقوق الملكية للأصول ذات المخاطر.

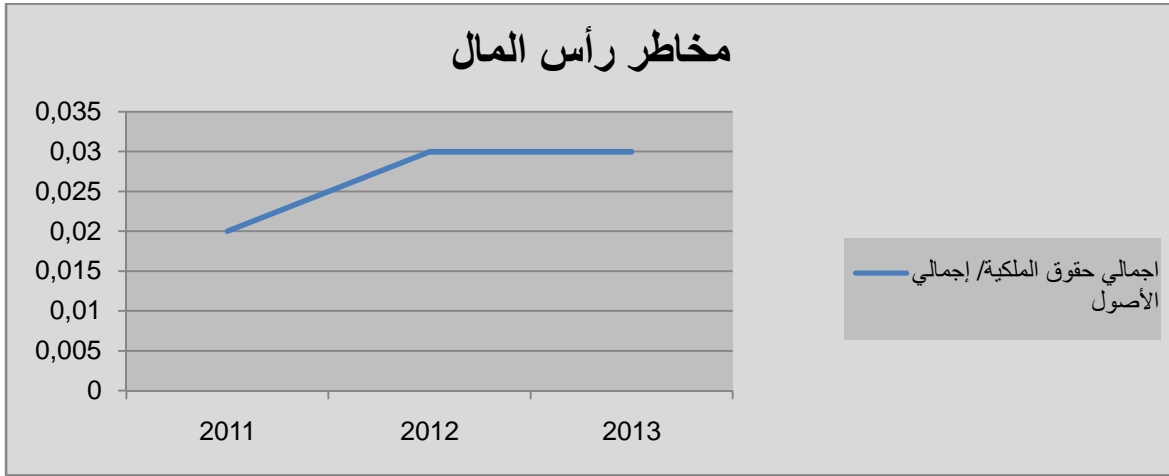
تفسر مدى قدرة البنك على مواجهة مخاطر الاستثمار بكافة أنواعها وعلى مدى كفاية رأس المال المملوك (حقوق الملكية) لمقابلة خسائر الاستثمار دون المساس بالودائع.

الجدول 09: يوضح تطور مخاطر راس المال خلال الفترة 2011-2013

2013	2012	2011	السنوات
0.03	0.03	0.02	إجمالي حقوق الملكية/ إجمالي الأصول

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات البنك.

الشكل 11: يوضح تطور مخاطر راس المال خلال الفترة 2011-2013



مخاطر رأس المال: من خلال النتائج الموضحة في الجدول والمنحنى البياني فالبنك الوطني الجزائري حقق اقل نسبة سنة 2011 ، ثم شهدت ارتفاعا إلى أعلى نسبة له 0.03 سنة 2012 ثم ثباته.

ادن فالبنك يحترم المعيار الذي أقرته لجنة بازل و هو (8%).

المطلب الثالث: تقييم نتائج الدراسة

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية (العلاقة بين الأداء المالي و المخاطر المالية)

إن التغيرات التي عرفها الاقتصاد العالمي على مختلف الأصعدة ، كان لها تأثير هام على البنوك باعتبارها الدعامة الأساسية لأي اقتصاد، فلقد وجدت البنوك نفسها أمام منافسة قوية تفرض عليها إثبات وجودها ، و ذلك طبعاً من خلال تحسين أدائها، زيادة عوائدها ، و التخفيف من المخاطر التي تواجهها ، و الرفع من مستوى الخدمات التي تقدمها حتى تواجه متطلبات المحيط البنكي الجديد الذي أصبحت تعمل فيه .

فمن خلال المؤشرات التي حصلنا عليها ، بالنسبة للبنك الوطني الجزائري فإنها تدل على ثبات أدائه ولذا يجب الرفع من هذه المؤشرات، وللحكم على أدائه بشكل جيد ، فيجب مقارنته بغيره من البنوك المحلية ثم ، مقارنته بالبنوك الأجنبية وذلك لملاحظة الفرق في الأداء ومحاولة إيجاد أسبابه ، وبالتالي تحديد نقاط القوة والضعف.

الختام

الخاتمة :

إن التغيرات التي عرفها الاقتصاد العالمي على مختلف الأصعدة ، كان لها تأثير هام على البنوك باعتبارها الدعامة الأساسية لأي اقتصاد، فلقد وجدت البنوك نفسها أمام منافسة قوية تفرض عليها إثبات وجودها ، و ذلك طبعاً من خلال تحسين أدائها، زيادة عوائدها ، و التخفيف من المخاطر التي تواجهها ، و الرفع من مستوى الخدمات التي تقدمها حتى تواجه متطلبات المحيط البنكي الجديد الذي أصبحت تعمل فيه .

من أجل ذلك وجدت مؤشرات كثيرة لقياس الأداء المالي، ولكن على الرغم من كثرة وتنوع طرق حساب هاته المؤشرات والمعطيات التي يستخدمها كل مؤشر، فإن جميع تلك المؤشرات لا تخلو من الضعف والنقد، لذلك لا يوجد مؤشر معين كافي لوحده يمكن الاعتماد عليه كمرجع لقياس الأداء المالي.

وقد جاءت دراساتنا والمقسمة إلى فصلين التطرق إلى:

أولاً: المخاطر المالية حيث قمنا بتعريفها وذكر أنواعها وكيفية تسييرها كما تطرقنا إلى الأداء المالي ونموذج العائد على حقوق الملكية.

ثانياً : وأخيراً فقد أجزنا حالة تطبيقية ومحاولة تقييم المخاطر المالية باستخدام أحد المؤشرات التقليدية ل BNA متليلي: فقمنا أولاً بالتطرق التعريف بالوكالة، ثم بعد ذلك مؤشرات العائد والمخاطر إذ ومن خلال كل ما سبق فيمكن القول بأنه في ظل اقتصاد السوق وكدا العولمة الاقتصادية إن الغاية البنك هو التحقيق الربحية وكذا ضمان الاستمرارية في النشاط إضافة إلى مستوى معين من النمو والاستقرار ويفرض عليه أيضاً فهم واستيعاب الأهداف الأساسية التي ترمي لها في إطار القوانين السائدة والمسيرة للسوق والعوامل الفاعلة فيه مما يتطلب توفير الأموال اللازمة لمواجهة الالتزامات ومواجهة النشاط ولتحقيق ذلك يجب تحديد المسار الواجب إتباعه الذي يضمن تعبئة فعالة ودائمة لكافة الطاقات والموارد المتاحة وصولاً إلى الترسخ والتسيير الحسن والفعالية المستمرة ومن بين الأدوات والوسائل المستعملة في المجال البنكي هي وضع معايير لقياس الأداء وتقييم المخاطر .

إن عملية التقييم هي عملية مستمرة ومنظمة لقياس وإصدار الأحكام على النتائج المحققة مقارنة مع ما تم تحقيقه في الماضي وما هو المطلوب تحقيقه مستقبلاً. لقد قادنا هذا العمل إلى استخلاص، مجموعة من النتائج أهمها:

الخاتمة

- إن تحقيق المؤسسة لأهدافها المالية مرهون برفع مستوى أدائها المالي عند تطبيق الخطط المالية المسطرة.
- إن عملية التقييم من قبل إدارة البنك ينتج عنها إمكانية تحديد الانحرافات وتحديد أسباب وكيفية معالجتها ورسم السياسات المناسبة لارتفاع وتحسين مستوى الأداء هذا من جهة ومن جهة أخرى إن حالة عدم ممارسة التقييم من قبل المصرف في ظل الظروف السائدة في اقتصاد السوق والممثلة بالمنافسة وعدم الاستقرار والتقلبات والأزمات قد يؤدي إلى إفلاس هذه المؤسسة. لذلك يعتبر التقييم من الأدوات التي يستند عليها في عملية صياغة واتخاذ القرارات السليمة والصائبة التي تضمن التصرف في نشاطه.
- تستند عملية التقييم على المؤشرات التي من شأنها إعطاء رؤية واضحة توضح مدى نجاح المصرف في تحقيق الأهداف المرجوة.
- يوجد عدد كبير من مؤشرات قياس الأداء المالي، مما يدل على ضعفها في قياس الأداء ولا يوجد مؤشر مثالي يعتمد عليه في ذلك.

التوصيات:

- العمل على استخدام أدوات التحليل الحديثة.
- إدراج الرقابة الآلية والإلكترونية كآلية للحد من المخاطر.

الآفاق:

- دور المشتقات المالية في تغطية مخاطر سعر الصرف.
- إجراء دراسات للمؤشرات الحديثة لتقييم الأداء المالي.
- إجراء دراسات أخرى لمعرفة العوامل الأخرى التي تؤثر على الأداء المالي.

المراجع

- المراجع باللغة العربية :

- 1- أبو الفتوح علي فضالة، التحليل المالي وإدارة الأموال ،دار الكتب العلمية للنشر و التوزيع ، 1999.
- 2- أحمد غنيم، صناعة قرارات الائتمان و التمويل في إطار الإستراتيجية الشاملة للبنك، بدون دار و بلد نشر.
- 3- احمد ماهر، إدارة الموارد البشرية، الدار الجامعية، مصر، 1999.
- 4- الداوي الشيخ، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث، العدد 07، جامعة ورقلة، 2004-2010.
- 5- بريكة سعيد، مسعي سمير، تقييم المنشأة الاقتصادية، مدخل القيمة الاقتصادية المضافة، ورقة تدخل ضمن الملتقى الدولي، صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة الجزائر، 2009.
- 6- حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، الطبعة الثانية، الوراق للنشر والتوزيع عمان، 2011، ص 220.
- 7- زياد سليم رمضان، محفوظ احمد جوده، إدارة البنوك، الطبعة الثانية، دار الميسرة للنشر و التوزيع و الطباعة، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 1996.
- 8- صلاح عبد الباقي، إدارة الموارد البشرية، الدار الجامعية، مصر، 1999-2000.
- 9- طارق عبدا لعال حماد ، تقييم أداء البنوك التجارية- تحليل العائد و المخاطرة ،الدار الجامعية الإسكندرية، 1999.
- 10- عداوي حسين وفلاح حسين، الإدارة الإستراتيجية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر- عمان، 2000.
- 11- عبد الغفار حنفي، السلوك التنظيمي و إدارة الأفراد، المكتب العربي الحديث، مصر، 1993.
- 12- عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1991.
- 13- عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها و إدارتها، الدار الجامعية، مصر، 2000.
- 14- علي بن الضب، سيد أحمد عماد، تكلفة رأس المال و إنشاء القيمة، مقال منشور في مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 2، جامعة ورقلة 2012.
- 15- قريشي محمد الجموعي، تقييم أداء المؤسسات المصرفية، مقال منشور في مجلة الباحث، العدد 03، جامعة ورقلة، 2004.
- 16- محمد صالح الحناوي ، سيدة عبد الفتاح عبد السلام ، المؤسسات المالية ، الدار الجامعية، 1998.

- 17- محمد صالح الخناوي ، سيدة عبد الفتاح عبد السلام ، المؤسسات المالية - البورصة والبنوك التجارية، الدار الجامعية مصر 2000 .
- 18- محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، الطبعة الأولى ، المناهج للنشر- عمان، 2001.
- 19- مها عيسى، حمدان عبد اللات، أثر مخاطر الاستثمار والسيولة والحجم على عوائد الأسهم، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، الأردن 1995.
- 20- هواري سويسي، تقييم المؤسسة ودوره في اتخاذ القرار في إطار التحولات الاقتصادية بالجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2008 .

المراجع باللغة الفرنسية :

- 1- A. Khemakhem, La dynamique du contrôle de gestion, 2ème édition, (Paris: Bordas, 1976).
- 2- Charles économie et gestion bancaire –dunal –paris 1999.
- 3- ERIC Stéphaney, la relation capital – risque / PME Fondements et pratiques edihons 1 edition, de boeck université, btuexelles 2003.
- 4- Fayez salim, Haddad the relationship between economic value added and stock returns: Evedence From jorfanian Banks, EURO journals piblishin Ine 2012.
- 5- Josée et pierre, la gestion financier des pme trévères et pratiques, presses de université de Québec 1999.
- 6- m ,Rouch ,g , naubleau 1998, le contrôle de gestion bancaire 3ème édition , banque éditeur paris.
- 7- Pierre vernimen , pascal quiry, yann le fur, finance d'entreprise 9 edition Dalloz paris 2011.
- 8- Saïd Dib « les intérêts pratiques de la destination entre banques et établissements financiers dans la loi sur la monnaie et le crédit » ‘ Alger ‘ media bank ‘ N 41 ‘ avril- mai 1999.
- 9- Sylvie Saint Onge , Victor Haines et autre, gestion des performances au travail: Bilan des connaissance, (Paris Deboeck & Larcier ,2007.

الملاحق

ACTIF	2011	2012	3201
1- Caisse ; Banque Centrale ; CCP	40.778.020.289,62	28 835 145 016,15	37 369 239 836,83
2- Effets et valeurs Assimilés	4 003 628 966.12	60 850 000,00	60 850 000,00
3- Créances sur Les Institutions Financières	61 809 777 165.90	39 016 104 851,18	69 981 397 564
4- Créances sur la clientèle	27 375 594 389.86	257 772 386 783,26	275 414 292 752.65
5- obligations et autres titres a revenu fixe	225 449 447 591.24	89 611 774 167,45	89 929 926 214.18
6- Actions et autres titres A Revenu variable	0.00	0,00	0.00
7- participations et activités de portefeuille	2 854 005 522.24	1 602 073 111,29	2 958 601 819 .74
8- Parts dans les entreprises liées	0.00	0,00	0.00
9- Crédits-bails et opérations assimilées	0.00	0,00	0.00
10- Location simple	0.00	0,00	0.00
11- Immobilisations incorporelles	1 245 251 662.64	282 965 238,30	264 612 252.57
12- Immobilisations corporelles	8 922 924 561.45	6 068 79 653,59	6 235 711 148.21
13- Autres actions	0.00	0,00	0.00
14- Capital souscrit non verse	0.00	0,00	0.00
15- Autres Actions	3 367 869 068.50	136 062 83,7	157 281 760.36
16- Comptes de régularisation	49 895 166 723.38	55 079 754 302,87	57 271 694 217.81
Total actif	462 591 247 171.59	478 465 911 977,83	539 643 607 567.26

PASSIF	2011	2012	2013
1- Banque Centrale ; CCP	0.00	0.00	0.00
2- Dettes Envers institutions financières	8 470 500 167.45	9 370 359 158.46	12 539 231 236.12
3- comptes créditeurs de la clientèle	335 325 162 485.32	342 444 472 577.61	395 179 656 421.75
- comptes d'épargne	165 954 341 033.17	177 093 858 942.53	210 788 301 374.04
- autres dettes	149 520 347 451.89	165 350 613 635.08	184 391 355 047.71
4-dettes représentées par un titre	0.00	0.00	0.00
5- autres passifs	4 391 884 314.56	5 540 395 048.61	9 989 947 098.31
6- comptes de régularisation	67 399 789 945.83	69 442 969 984.82	68 118 483 546.57
7- provisions pour risques et charges	5 143 202 669.32	5 201 848 963.00	4 494 710 000.00
8- provisions réglementées	13 685 143 266.45	14 589 155 332.60	16 589 155 332.60
9- fonds p/risques bancaires généraux	4 059 632 000.00	4 038 963 000.00	4 108 293 000.00
10- subventions d'investissement	0.00	0.00	0.00
11- dettes subordonnes	10 310 032 595.73	10 001 057 657.25	10 486 057 657.25
12- capital social	14 600 000 000.00	14 600 000 000.00	14 600 000 000.00
13- primes liées au capital	0.00	0.00	0.00
14- réserves	2 145 030 866.54	2 266 070 963.76	2 751 690 255.38
15- écart de réévaluation	0.00	0.00	0.00
16- report à nouveau	- 415 615 143.84	- 5 791 869 119.32	0.00
17- résultat de l'exercice	6 132 359 340.98	6 762 488 380.94	786 383 019.28
Total actif	462 591 247 171.59	478 465 911 977,83	539 643 607 567.26

N° DE COMPTES INTITULES	DEBIT	CREDIT
70- produits bancaires		27 745 029 410.43
60- charges bancaires	13 365 884 299.43	
80- marge bancaire		14 379 145 110.75
80- marge bancaire		14 379 145 110.75
73- production de l entreprise p/elle-même		0.00
77- produits divers		244 842 778.70
78- transfert de charge d'exploitations		0.00
61- mat. &fournitures consomme	137 675 854.94	
62-services	386 774 993.39	
63-frais de personnel	1 940 776 918.96	
64-impôts & taxes	705 489 200.65	
66-frais divers amortis. &provis	601 485 706.88	
68- Dotations Amortis.et provis	418 929 939.89	
83- résultats d exploitation		10 432 855 274.74
79- produits hors exploitation		12 275 568 900.50
69- charges hors exploitation	19 935 166 489.70	
84- résultats hors exploitation		(7 659 597 589.20)
83- résultats d'exploitation		10 432 855 274.74
84- résultats hors d'exploitations		(7 659 597 589.20)
880 – résultats brut de l'exercice		2 773 257 685.54
886- provision pou risque de crédit	2 000 000 000.00	
889- impôts / les bénéfices de sociétés		
88- résultats de l'exercice		773 257 685.54

N° DE COMPTES INTITULES	DEBIT	CREDIT
70- produits bancaires		26 507 294 372.67
60- charges bancaires	11 294 256 811.75	
80- marge bancaire		1 521 307 560.92
80- marge bancaire		1 521 307 560.92
73- production de l'entreprise p/elle-même		660 000.00
77- produits divers		203 357 082.14
78- transfert de charge d'exploitations		0.00
61- mat. & fournitures consommées	137 675 854.94	
62-services	646 891 444.75	
63-frais de personnel	2 179 618 626.68	
64-impôts & taxes	673 259 308 .50	
66-frais divers amortis. &provis	601 485 706.88	
68- Dotations Amortis.et provis	418 929 939.89	
83- résultats d exploitation		10 432 855 274.74
79- produits hors exploitation		12 275 568 900.50
69- charges hors exploitation	19 935 166 489.70	
84- résultats hors exploitation		(7 659 597 589.20)
83- résultats d'exploitation		10 432 855 274.74
84- résultats hors d'exploitations		(7 659 597 589.20)
880 – résultats brut de l'exercice		2 773 257 685.54
886- provision pou risque de crédit	2 000 000 000.00	
889- impôts / les bénéfices de sociétés	1 316 198 219.00	
88- résultats de l'exercice		6 762 488 380.94

N° DE COMPTES INTITULES	DEBIT	CREDIT
70- produits bancaires		30 109 198 730.41
60- charges bancaires	9 559 838 511.02	
80- marge bancaire		20 549 360 219.39
80- marge bancaire		20 549 360 219.39
73- production de l entreprise p/elle-même		0.00
77- produits divers		23 514 880.96
78- transfert de charge d'exploitations		0.00
61- mat.&fournitures consomme	136 048 753.53	
62-services	609 817 324.41	
63-frais de personnel	2 437 662 450.02	
64-impôts & taxes	673 259 308 .50	
66-frais divers amortis. &provis	949 617 080.07	
68- Dotations Amortis.et provis	553 059 691.37	
83- résultats d exploitation		15 231 277 718.17
79- produits hors exploitation		9 433 741 510.69
69- charges hors exploitation	21 492 084 306.55	
84- résultats hors exploitation		(12 058 342 795.86)
83- résultats d'exploitation		15 231 277 718.17
84- résultats hors d'exploitations		(12 058 342 795.86)
880 – résultats brut de l'exercice		3 172 934 922.31
886- provision pou risque de crédit	2 000 000 000.00	
889- impôts / les bénéfices de sociétés	386 551 903.03	
88- résultats de l'exercice		786 383 019.28